الدَّرَارِي المَكْنُونَة

فِي الأَمَاكِنِ المَنْثُورَة

فوائد وقواعد حديثيَّة من كتب الإمام الذَّهبي

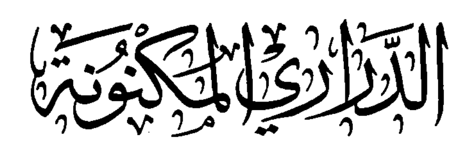
جمع وترتيب

محمد بن عبد الله الهبدان

غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين




بسم الله الرحمن الرحيم


الدراري المكنونة

ح دار العاصمة للنشر والتوزيع، ١٤١٦هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الهبدان، محمد بن عبدالله.

الدراري المكنونة في الأماكن المنثورة.

٨٠ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: ٥ - ٥٢ - ٧٤٩ - ٩٩٦٠

١- الإسلام - مجموعات أ- العنوان

ديوي ٢١٠,٨ ١٦/١٠٤٠

رقم الإيداع: ١٦/١٠٤٠

ردمك: ٥ - ٥٢ - ٧٤٩ - ٩٩٦٠

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٦هـ / ١٩٩٥م

دار العاصمة

المملكة العربية السعودية

الرياض - ص ب ٤٢٥٠٧ - الرمز البريدي ١١٥٥١

هاتف ٤٩٣٣٣١٨ - فاكس ٤٩١٥١٥٤

تم الصف التصويري والإخراج بدار العاصمة للنشر والتوزيع

ت: ٤٩٣٣٣١٨ - فاكس: ٤٩١٥١٥٤

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعين به ونستغفره، ونعوذ بالله من شرورِ أَنفسنا وسيئات أَعمالنا، من يهدِ الله فلا مضل له، ومن يُضلل فلا هادي له.

وأشهدُ أن لا إله إلاَّ الله وحده لاشريكَ له، وأَشهدُ أَن محمداً عبده ورسوله، فإِنَّ أَصدقَ الحديث كتاب الله، وأَحسن الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

أما بعد :

فلله الحمد والمنة قد يسَّر لي سبحانه قراءة بعض كتب الإِمام الحافظ شمس الدِّين محمد بن أَحمد الذهبي رحمه الله تعالى، ثم بدا لي أَن أَستخرج منها ما يمر بي من الفوائد الحديثية المكنوزة في طياتها، المبثوثة في صفحاتها، فجمعت من ذلك قدراً لابأس به، فرأيت أن أقدمها ــ وأنا العاجز الفقير إلى الرحيم الغفور ـ إلى إخواني من طلبة العلم أقدمها لهم في طبق مملوء بالفوائد والقواعد التي تنير الطريق للمبتدىء وتذكِّر المنتهي بها[1].

وأَسميته: «**الدراري المكنونة في الأماكن المنثورة**».

والله أسأل أن يتقبله مني بقبول حسن، وأن يجعله زاداً لحسن المصير إليه، وعتاداً ليمن القدوم عليه، أنه بكل جميل كفيل وهو حسبي ونعم الوكيل والحمد

(١) ولا يعني هذا أن هذه الفوائد تغني عن قراءة هذه الكتب، ولكن لعلها تكون دافعاً وحافزاً لطلبة العلم لاستخراج الفوائد من بطون كتب السلف، ونشرها ليعم نفعها على الجميع.

لله أولاً واخراً وظاهراً وباطناً.

وأما سبيلي في إخراج هذا الكتاب فهو كما يلي :

أولاً : قمت بقراءة الكتب التالية :

١ ـ سير أعلام النبلاء.

٢ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق على محمد البجاوي ط. دار المعرفة.

٣ ـ تذكرة الحفاظ، تحقيق العلامة عبدالرحمن بن يحيى المعلمي ط. دار الكتب العلمية.

٤ ـ الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ط دار الكتب العلمية، مع العلم أني لم أجد فائدة تخص ما نحن فيه فلله الحمد والشكر.

٥ ـ المغني في الضعفاء، تحقيق نور الدِّين عتر.

٦ ـ ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين تحقيق حماد بن محمد الأنصاري.

٧ ـ ذيل ديوان الضعفاء والمتروكين.

٨ ـ الموقظة في علم مصطلح الحديث، اعتنى به عبدالفتاح أبو غدة.

٩ ـ ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: وهي رسالة ضمن رسالتين للسبكي والسخاوي، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة.

١٠ ـ نقد الإمام الذهبي لبيان الوهم والإيهام. تحقيق د. فاروق حمادة.

١١ ـ معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لايوجب الرد، تحقيق إبراهيم سعيد أبي إدريس.

١٢ ـ أحاديث مختارة من موضوعات الجوزقاني وابن الجوزي. تحقيق: عبدالرحمن الفريوائي.

ثانياً : دونت كل فائدة مرت بي خلال قراءتي لهذه الكتب.

ثالثاً : قسمت تلك الفوائد على حسب مضمونها إلى أقسام ووضعت لكل

مجموعة من الفوائد عنواناً يُوضِّح المراد من هذه الفوائد.

رابعاً : أذكر نماذج من كلام الإمام الذهبي في كل فائدة وأُحيل القارىء بعد ذلك إلى مواضع أخرى لهذه الفائدة.

أَما تقسيم الكتاب فهو كما يلي :

١ ـ القسم الأول : ترجمة المؤلف.

٢ ـ القسم الثاني : تنبيهات المؤلف على بعض كتبه.

٣ ـ القسم الثالث : آداب الطلب وقواعده.

٤ ـ القسم الرابع : قواعد في علم الحديث.

٥ ـ القسم الخامس : توضيح مناهج الحفَّاظ ونقدها.

٦ ـ القسم السادس : تفسير ألفاظ الجرح والتعديل.

٧ ـ القسم السابع : كلامه في كتب الرجال وغيرها.

٨ ـ القسم الثامن : كلامه في الرجال.

٩ ـ القسم التاسع : الرجال الذين حكى الذهبي الإجماع على توثيقهم أو ضعفهم.

وقبل أَن أَختم كلامي وأُغلق قلمي أود أَن أَشكر كل من ساهم في مساعدتي في إِخراج هذا الكتـاب، وأَخص بالذكر: الأخ سامي جـادالله، حيث لـم يأل جهداً بالمنـاصحة والمتـابعة، والله أسأل أن يرفـع مقامه فـي عليين، وأَن يتغمدنـا وإِياه وجميع المسلمين بـرحمته ومنه وفضلـه وصلى الله وسلم على نبينا محمـد وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه الفقيرإلى ربه

محمد بن عبدالله الهبدان

انتهيت من تبييضه في ١٢/ ١٠/ ١٤١٤ هـ مساء ليلة الجمعة ـ الرياض

العلم بحر بلا ساحل وهو مفرق في الأمة موجود لمن التمسه

الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ (١٢/ ٦٨) السير

القسم الأول : ترجمة المؤلف

اعلم رحمك الله أن المراد من الترجمة للمؤلف حتى يعلم القارىء أن المؤلف له باع في علم الحديث، بل له اليد الطولى فيه، وسيكون التركيز على أقوال العلماء في الثناء عليه رحمه الله.

١ ـ **اسمه** : شمس الدِّين أَبو عبدالله محمد بن أَحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، ولد مؤرخ الإسلام في شهر ربيع الآخر سنة ٦٧٣هـ، وكان من أسرة تركمانية الأصل، تنتهي بالولاء إلى بني تميم، سكنت مدينة ميّافارقين من أَشهر مدن ديار بكر، وتوفي في ذي القعدة سنة ٧٤٨هـ، ودُفِنَ في باب الصغير.

٢ ـ ثناء العلماء على الإمام الحافظ الذهبي :

قال تلميذه الحافظ أَبو المحاسن الدمشقي: كان أَحد الأَذكياء المعدودين والحفَّاظ المبرزين[١].

وقال السيوطي : والذي أَقوله أَن المحدِّثين عيال الآن في الرجال وغيرها من فنون الحديث على أَربعة : المزي، والذهبي، والعراقي، وابن حجر[٢].

وقال السبكي : «وأَما أستاذنا أَبو عبدالله، فنظير لانظير له، وكبير وهو الملجأ إذا نزلت المعضلة[٣]، إمام الوجود حفظاً، وذهب العصر معنىً ولفظاً، وشيخ الجرح والتعديل، ورجل الرجال في كل سبيل، كأَنما جمعت الأمة في صعيد

(١) ذيل تذكرة الحفَّاظ للحسيني (٥/ ٣٦).
(٢) ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي (٥/ ٣٤٨).
(٣) لعله يقصد المعضلة في الحديث.

واحد فنظرها ثم أَخذ يخبر عنها إخبار من[1] حضرها، وكان محط رجال العنت ومنتهى رغبات من تعنت المطية إلى جواره، وتضرب البزل المهارى أَكبادها فلا تبرح، أَو تقبل إلاَّ نحو داره»[2].

وقال أَيضاً : «ومازال يخدم هذا الفن إلى أَن رسخت فيه قدمه، وتعب الليل والنهار وما تعب لسانه وقلمه، وضربت باسمه الأمثال»[3].

وقال ابن كثير في البداية والنهاية : الحافظ الكبير مؤرخ الإسلام وشيخ المحدِّثين.. وقد ختم به شيوخ الحديث وحفَّاظه، رحمه الله[4].

قال ابن حجر ـ رحمه الله ـ: قال الذهبي ـ وهو من أَهل الاستقراء التام في نقد الرجال[5].

وقال الصفدي في ترجمته[6] «حافظ لايجارى، ولافظ لا يُبارى، أَتقن الحديث ورجاله، ونظر عِلله وأَحواله، وعرف تراجم الناس، وأَزال الإبهام في تواريخهم والإلباس، ذهن يتوقد ذكاؤه، ويصح إلى الذهب نسبته وانتماؤه، جمع الكثير، ونفع الجم الغفير، وأَكثر من التصنيف، وَفَّرَ بالاختصار مؤونة التطويل في التأليف، اجتمعت به وأَخذت عنه، وقرأت عليه كثيراً من تصانيفه، ولم أَجد عنده جمود المحدثين، ولا كودنة النقلة، بل هو فقيه النظر، له دربة بأَقوال الناس

---

(١) لعل القارىء يلحظ المبالغة العظيمة في ذلك مما يغني عن التعليق فمن الذي يستطيع ذلك إلا الله جل جلاله!!

(٢) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٥/ ٢١٦).

(٣) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٥/ ٢١٦).

(٤) البداية والنهاية (١٤/ ٢٣٦) تحقيق د. أَحمد أَبو ملحم ومن معه، ط. دار الكتب العلمية.

(٥) نزهة النظر (ص٧٠) بتعليق إسحاق عزوز، الناشر مكتبة ابن تيمية.

(٦) الوافي بالوفيات (٢/ ١٦٣).

ومـذاهب الأَئمـة مـن السلف وأَربـاب المقـالات، وأَعجبني منـه مـا يعـانيـه في تصانيفه من أَنَّـه لايتعدَّى حديثاً يورده حتى يبين ما فيـه من ضعف متن، أَو ظلام إسناد، أَو طعن في رواته، وهذا لـم أَر غيره يراعي هذه الفائدة فيما يورده» اهـ.

فحسبك يـا أَخي بهذه الكلمـات التي قيلت فـي ذلك الإمام الجهبـذ حتى تعرف قـدره، ورفعة مكانه، وعلـو منزلته، وقـوة حجته، ووضح منهجه، فتـأخذ من ينبـوع أَقوالـه، وقلبك مطمئن بـالإيمان راسـخ الجنان، لقـوتـه في البيان، وأَخـذه منهج الاعتـدال في كل حـال، فالحمـد لله ذي الجلال المتعـال على كل حـال، فإليك الفوائد الحسان من كلام هذا الإمام رحمه الله رحمة واسعة وغفر له ماتقدَّم من ذنبه وما تأخَّر، والله أَعلم.

❑ ❑ ❑

القسم الثاني : تنبيهات المؤلف على بعض كتبه

قال الذهبي في الميزان (١/ ٦) : اعلم أن كل من أقول فيه مجهول ولا أَسنده إلى قائل فإن ذلك قول أَبي حاتم فيه، وإن قلت: فيه جهالة، أَو نكارة، أَو يجهل، أَو لايعرف، وأَمثال ذلك ولم أَعزه إلى قائل فهو من قبلي، وكما إذا قلت: ثقة وصدوق وصالح ولين ونحو ذلك ولم أضفه[١].

وقال فيه أَيضاً (١/ ١٩٢) : ولم أَذكر في كتابي هذا كل من لا يعرف؛ بل ذكرت منهم خلقاً، واستوعب من قال فيه أَبو حاتم: مجهول.

وقال في تذكرة الحفاظ (١/ ٤٨) : إنَّما توانيت في تخريج حديث في ترجمة علقمة وخلق كثير من المتقدمين لشهرة رواياتهم في الكتب الستة، وقصرت تراجمهم لئلا يطول الكتاب، والله الموفق للصواب، والأُصول محفوظة.

وقال رحمه الله في المغني في الضعفاء (١/ ٧١) : في ترجمة إسحاق بن سعد بن عبادة لم يروِ عنه إلاَّ رجل واحد وهذا كثير لم أَستوعب مثل هذا.

وقال رحمه الله في الميزان (١/ ٥٥٦) : قال ابن القطان في حفص بن بغيل: لايُعرف له حال ولا يعرف.

قال الذهبي: لم أَذكر هذا النوع في كتابي هذا.

وقال غفر الله له في السير (١٧/ ١٧٥) عن اختصاره لمستدرك الحاكم: قد اختصرته، ويعوز عملاً وتحريراً.

---

(١) وهذا منهج الإمام الحافظ في كتابة المغني في الضعفاء انظر (١/ ٧).

القسم الثالث : آداب الطلب وقواعده[1]

قال في السير (٧/ ١٧) : قال عبدالرزاق : أنبأنا معمر قال: كان يُقال : إن الرجل يطلب العلم لغير الله فيأبي عليه العلم حتى يكون لله.

قلت «القائل الذهبي»: نعم يطلبه أَولاً، والحامل له حب العلم، وحب إزالة الجهل عنه، وحب الوظائف ونحو ذلك، ولم يكن علم وجوب الإخلاص فيه، ولاصدق النية، فإذا علم حاسب نفسه، وخاف من وبال قصده، فتجيئه النية الصالحة كلها أَو بعضها، وقد يتوب من نيته الفاسدة ويندم، وعلامة ذلك أَنه يقصر من الدعاوى وحب المناظرة وقصد التكثر بعلمه، ويزري على نفسه، فإن تكثر بعلمه أَو قال: أَنا أَعلم من فلان؛ فبعداً له.

وقال في السير (٧/ ١٥٢) :

قال عون بن عمارة : سمعت هشاماً الدستوائي يقول: والله ما أَستطيع أَن أَقول: إِنِّي ذهبت يوماً قط أَطلب الحديث أُريد به وجه الله عز وجل.

قلت (القائل الذهبي) : والله ولا أَنا، فقد كان السلف يطلبون العلم لله فنبلوا، وصاروا أَئمة يُقتدى بهم، وطلبه قوم منهم أَولاً لا لله، وحصلوه ثم استفاقوا، وحاسبوا أَنفسهم، فجرهم العمل إِلى الإِخلاص في أَثناء الطريق كما قال مجاهد وغيره: طلبنا هذا العلم وما لنا فيه كبير نية، ثم رزق الله النية بعد، وبعضهم يقول:

---

(١) للإمام الذهبي رسالة في هذا الموضوع وهي (زغل العلم) وله أَيضاً كلام عن آداب المحدِّث في كتاب الموقظة، لطوله لم أَنقله ص٦٥.

طلبنا هـذا العلم لغير الله، فـأَبى أَن يكون إِلاَّ لله، فهـذا أَيضاً حسن، ثم نشـروه بنية صالحة.

وقوم طلبـوه بنية فاسـدة لأَجل الدنيا وليثنى عليهـم، فلهم ما نووا، قـال عليه السلام: «مـن غزا ينوي عقـالاً فله ما نـوى» وترى هـذا الضرب لم يستضيئـوا بنور العلم، ولا لهم وقع فـي النفوس، ولا لعلمهم كبير نتيجـة من العمل، وإِنَّما العـالم من يخشى الله تعالى.

وقوم نالوا العلـم، وولوا به المناصب، فظلموا، وتركوا التقيـد بالعمل، وركبوا الكبائر والفواحش، فتباً لهم، فما هؤلاء بعلماء!

وبعضهم لـم يتقِّ الله في علمـه، بل ركـب الحيل، وأَفتى بـالـرخص، وروى الشاذ مـن الأخبار،وبعضهم اجتـرأ على الله ووضع الأحـاديث، فهتكـه الله وذهب علمـه، وصـار زاده إِلى النـار، وهؤلاء الأَقسـام كلهـم رووا من العلم شيئـاً كبيـراً، وتضلعـوا منـه في الجملـة، فخلـف من بعـدهـم خلف بـان نقصهـم في العلـم والعمل، وتلاهم قـوم انتموا إِلى العلم في الظاهـر، ولم يتقنوا منه سـوى نزر يسير، أوهموا بـه أَنهم علماء فضلاء، ولـم يَدُر في أَذهانهـم قط أَنهم يتقربـون به إِلى الله لأَنهم مـا رأوا شيخاً يُقتـدى به في العلـم، فصاروا همجـاً رعاعـاً، غايـة المدرس منهم أَن يحصل كتباً مثمنة يخزنها وينظر فيها يوماً ما فيصحف ما يورده ولا يقرره، فنسأل الله النجاة والعفو كما قال بعضهم: «ما أنا عالم ولا رأيت عالماً».

وقال في السير (١٨/ ١٩١) : من بلغَ رتبة الاجتهاد وشهِدَ لـه بذلك عدة من الأَئمة لم يسـع له أَن يقلد، كما أَن الفقيـه المبتدىء والعامي الـذي يحفظ القرآن أَو كثيراً منه لايسـوغ له الاجتهاد أَبداً، فكيـف يجتهد وما الذي يقـول وعلام يبني؟ وكيف يطير، ولما يريش؟

والقسم الثالث: الفقيه المنتهي اليقظ الفهم المحدِّث الذي قد حفظ مختصراً في الفروع وكتاباً في قواعد الأصول، وقرأ النحو، وشارك في الفضائل مع حفظه لكتاب الله وتشاغله بتفسيره وقوة مناظرته، فهذه رتبة من بلغ الاجتهاد المقيد وتأهل للنظر في دلائل الأئمة، فمتى وضح له الحق في مسألة وثبت فيها النص وعمل بها أحد الأئمة الأعلام كأبي حنيفة مثلاً أو كمالك أو الثوري أو الأوزاعي أو الشافعي وأبي عبيد وأحمد وإسحاق؛ فليتبع الحق ولا يسلك الرخص، وليتورع، ولايسعه فيها بعد قيام الحجة عليه تقليد، فإن خاف ممن يشغب عليه من الفقهاء فليتكتم بها ولا يتراءى بفعلها، فربما أعجبته نفسه، وأحب الظهور، فيعاقب ويدخل عليه الداخل من نفسه، فكم من رجل نطق بالحق وأمر بالمعروف فيسلط الله عليه من يؤذيه لسوء قصده وحبه للرئاسة الدينية، فهذا داء خفي سار في نفوس الفقهاء.

إلى أن قال رحمه الله: فمن طلب العلم للعمل كسره العلم وبكى على نفسه، ومن طلب العلم للمدارس والإفتاء والفخر والرياء تحامق واختال وازدرى بالناس وأهلكه العجب ومقتته الأنفس.

وقال في السير (٨/ ٩٠) : لكن شأن الطالب أن يدرس أولاً مصنفاً في الفقه، فإذا حفظه بحثه وطالع الشروح، فإن كان ذكياً فقيه النفس ورأى حجج الأئمة فليراقب الله وليحفظ دينه.

وقال رحمه الله في السير (٨/ ٩٣) : ولا ريب أن كل من أنس من نفسه فقهاً وسعة علم وحسن قصد فلا يسعه الالتزام بمذهب واحد في كل أقواله، لأنه قد تبرهن له مذهب الغير في مسائل، ولاح له الدليل، وقامت عليه الحجة، فلا يقلد فيها إمامه، بل يعمل بما تبرهن، ويقلد الإمام الآخر بالبرهان، لا بالتشهي والغرض، لكنه لايفتي العامة إلاّ بمذهب إمامه أو ليصمت فيما خفي عليه دليله.

وقال في السير (١٣/ ٣٨٠) : الذي يحتاج إليه الحافظ أن يكون تقياً ذكياً نحوياً لغوياً حيياً سلفياً، يكفيه أن يكتب بيده مئتي مجلد ويحصل من الدواوين المعتبرة خمس مئة مجلد، وأن لايفتر من طلب العلم إلى الممات بنية خالصة وتواضع وإلاّ فلا يتعن.

وقال رحمه الله في السير (١٣/ ٣٢٣) : وإنما شأن المحدث اليوم الاعتناء بالدواوين الستة ومسند أحمد وسنن البيهقي وضبط متونها وأسانيدها، ثم لاينتفع بذلك حتى يتقي ربه ويدين بالحديث، فعلى علم الحديث وعلمائه ليبك من كان باكياً، فقد عاد الإسلام المحض غريباً كما بدأ، فليسع امرؤ في فكاك رقبته من النار فلا حول ولا قوة إلاّ بالله، ثم العلم ليس هو بكثرة الرواية، ولكنه نور يقذفه الله في القلب وشرطه الاتباع والفرار من الهوى والابتداع، وفقنا الله وإيّاكم لطاعته.

وقال رحمه الله في تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٣٠) : لقد تفانى أصحاب الحديث وتلاشوا وتبدل الناس بطلبة يهزأ بهم أعداء الحديث والسنة ويسخرون منهم، وصار علماء العصر في الغالب عاكفين على التقليد في الفروع من غير تحرير لها، ومكبين على عقليات من حكمة الأوائل وآراء المتكلمين من غير أن يتعقلوا أكثرها، فعم البلاء، واستحكمت الأهواء، ولاحت مبادىء رفع العلم وقبضه من الناس، فرحم الله امرءاً أقبل على شأنه، وقصّر من لسانه، وأقبل على تلاوة قرآنه، وبكى على زمانه، وأدمن النظر في الصحيحين، وعبدَ الله قبل أن يبغته الأجل[١].

---

(١) ولا يعني من كلام الحافظ هذا أن يقتصر الإنسان على العبادة ويترك الدعوة إلى الله، ومما يبين ذلك انظر كلامه في ص١٣، وأيضاً فالله عز وجل أمر بالدعوة إليه، فقال: ﴿ادع إلى سبيل ربك...﴾ الآية، وفي حديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «المسلم إذا كان مخالطاً للناس ويصبر على أذاهم خير من المسلم الذي يخالط الناس ولايصبر على أذاهم» رواه الترمذي وابن ماجه وغيرهم، وأما الاحتجاج بترك الدعوة بانتشار الفساد فهذه حجة فاسدة، ولولا ضيق المقام وخشيةالإطالة لذكرنا الجواب عنها، لكن من أراد جواب =

وقال في السير (١٩/ ٣٤٠) : تدري ما العلم النافع؟ هو ما نزلَ به القرآن وفسَّره الرسول قولاً وعملاً، ولم يأتي نهي عنه، قال عليه السلام: «من رغب عن سنتي فليس مني» فعليك يا أخي بتدبر كتاب الله وبإدمان النظر في الصحيحين وسنن النسائي ورياض النواوي وأذكاره؛ تفلح وتنجح.

وقال غفر الله له في السير (١٤/ ٢٣٦) : كان المحدثون إذْ ذاكَ أئمة عالمين بالفقه أيضاً، وكان أهل الرأي بصراء بالحديث قد رحلوا في طلبه وتقدموا في معرفته، وأما اليوم فالمحدِّث قد قنع بالسكة والخطبة، فلا يفقه ولا يحفظ، كما أن الفقيه قد تشبث بفقه لايجيد معرفته، ولايدري ما هو الحديث، بل الموضوع والثابت عنده سواء، بل قد يعارض ما في الصحيح بأحاديث ساقطة، ويكابر بأنها أصح وأقوى. نسأل الله العافية[١].

وقال رحمه الله في السير (١٦/ ٤٠٥) : قال ابن خلكان... والأخذ بالحديث أولى من الأخذ بقول الشافعي وأبي حنيفة...

قلت «الذهبي»: هذا جيد، ولكن بشرط أن يكون قد قال بذلك الحديث إمام من نظراء هذين الإمامين، مثل مالك، أو سفيان، أو الأوزاعي، وبأن يكون

= هذه الشبهة فلينظر: ١ ــ أصول الدعوة للشيخ عبدالكريم زيدان ص٣١٤، وشبهات حول الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، د. فضل إلهي ص١٣، والعزلة والخلطة أحكام وأحوال للشيخ سلمان العودة ص٢٨.

(١) قال الخطابي في معالم السنن (١/ ٥): رأيت أهل العلم في زماننا قد حصلوا حزبين وانقسموا إلى فرقتين: أصحاب حديث وأثر، وأهل فقه ونظر، وكل واحدة منهما لاتتميز عن أختها في الحاجة ولا تستغني عنها في درك ما تنحوه من البغية والإرادة، لأن الحديث بمنزلة الأساس هو الأصل، والفقه بمنزلة البناء الذي هو كالفرع، وكل بناء لم يوضع على قاعدة وأساس فهو منهار، وكل أساس خلا عن بناء وعمارة فهو قفر وخراب اهـ.

الحديث ثـابتاً سالمـاً من علة، وبـأَن لايكون حجة أَبي حنيفـة والشافعي حـديثاً صحيحـاً معارضـاً للآخـر، أَمـا من أَخذ بحـديث صحيـح وقد تنكبـه سائر أَئمـة الاجتهاد فلا، كخبر: (فـإن شرب في الرابعة فاقتلـوه) وكحديث: «لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده».

وقال غفـر الله له في تذكـرة الحفاظ (١/ ٤) : ولا سبيل إلى أَن يصيـر العارف الذي يـزكي نقلة الأَخبار ويجرحهـم جهبذاً إلاَّ بإدمان الطلب، والفحـص عن هذا الشـأن، وكثـرة المـذاكـرة والسهـر والتيقـظ والفهـم مع التقـوى والـدِّين المتيـن والإنصاف ،والتردد إلى مجالس العلماء والتحري والإتقان وإلاَّ تفعل:

فدع عنك الكتابة لست منها ولو سودت وجهك بالمداد

قال الله عـز وجل : ﴿فاسئلـوا أَهل الذكـر إن كنتم لاتعلمون﴾ فإن آنســت يا هذا من نفسك فهمـاً وصدقاً وديناً وورعاً، وإلاَّ فـلا تتعن، وإن غلب عليك الهوى والعصبيـة لرأي ولمـذهب فبـالله لاتتعب، وإن عـرفت أَنك مخلط مخبـط مهمل لحـدود الله فأَرحنـا منك، فبعد قليـل ينكشف البهـرج، وينكب الزغـل، ولايحيق المكر السيء إلاَّ بأَهله، فقد نصحتك فعلم الحـديث صلف فأَين علم الحديث؟ وأَين أَهله؟ كدت أَن لا أَراهم إلاَّ في كتاب أَو تحت تراب.

قال رحمه الله في السير (١٨/ ١٩٣) : قال الشيخ عز الـدين بن عبدالسلام، وكان أَحـد المجتهدين: ما رأيـت في كتب الإسلام في العلـم مثل المحلى لابن حزم، وكتاب المغني للشيخ موفق الدِّين.

قال الـذهبي: لقد صدق الشيخ، وثـالثهما السنن الكبيـر للبيهقي، ورابعهما التمهيد لابن عبدالبر، فمن حصل هـذه الدواوين وكان من أَذكياء المفتين، وأَدمن

المطالعة فيها فهو العالم حقاً[1].

وقال في تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٣٠) : ما زال العلماء يختلفون في المسائل الصغار والكبار، والمعصوم من عصمه الله بالتجاء إلى الكتاب والسنة، وسكوت عن الخوض في ما لا يعنيه، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

وقال في تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٣١) :

(نوح الجامع) مع جلالته في العلم ترك حديثه، وكذلك شيخه مع عبادته، فكم من إمام في فن مقصر في غيره كسيبويه مثلاً، إمام في النحو، ولايدري ما الحديث، ووكيع إمام في الحديث، ولا يعرف العربية، وكأبي نواس رأس في الشعر عري عن غيره، وعبدالرحمن بن مهدي إمام في الحديث لايدري ما الطب قط، وكمحمد بن الحسن رأس في الفقه ولايدري ما القراءات، وكحفص إمام في القراءة تالف في الحديث، **وللحروب رجال يعرفون بها**. وفي الجملة: وما أوتوا من العلم إلاَّ قليلاً، وأما اليوم فما بقي من العلوم القليلة إلاَّ القليل في أُناس قليل، ما أَقل من يعمل منهم بذلك القليل، فحسبنا الله ونعم الوكيل.

نقل الذهبي في السير (١٢/ ٤٠٦) عن الإمام البخاري قوله: لا أَعلم شيئاً أَنفع للحفظ من نهمة الرجل ومداومة النظر.

قال الذهبي في السير (٨/ ٩٢٠) : وبكل حال فإلى فقه مالك المنتهى؛ فعامة آرائه مسددة، ولو لم يكن له إلاَّ حسم مادة الحِيَل ومراعاة المقاصد كفاه.

نقل الذهبي رحمه الله في السير (١٢/ ٦٥) : قال: سُئِلَ سحنون: أَيسعُ العالم أَن يقول لاأَدري فيما يدري؟ قال: أَما ما فيه كتاب أَو سنة ثابتة فلا. وأَما

---

(١) لقد صدق الحافظان وخامسها فتح الباري لابن حجر وسادسها المجموع للإمام النووي.

ماكان من هذا الرأي فإنه يسعه ذلك لأنه لايدري أَمصيب هو أَم مخطىء.

وقال في السير (١٠/ ١٤٠) : الضحك اليسير والتبسم أَفضل، وعدم ذلك من مشايخ العلم على قسمين :

١ ـ يكون فاضلاً لمن تركه أَدباً وخوفاً من الله وحزناً على نفسه المسكينة.

٢ ـ مذموم لمن فعله حمقاً وكبراً وتصنعاً، كما أَن من أَكثر الضحك استُخف به، ولا ريب أَن الضحك في الشباب أَخف منه وأَعذر منه في الشيوخ.

وأَما التبسم وطلاقة الوجه فأَرفع من ذلك كله، قال النبي ﷺ: «تبسمك في وجه أَخيك صدقة»، وقال جرير: ما رآني رسول الله إِلاَّ تبسم. فهذا هو خلق الإِسلام فأَعلى المقامات من كان بكاءً بالليل بساماً بالنهار.

قال عليه السلام: «لن تسعوا الناس بأَموالكم فليسعهم منكم بسط الوجه». بقي هنا شي: ينبغي لمن كان ضحوكاً بسّاماً أَن يقصد من ذلك ويلوم نفسه حتى لاتمجه الأَنفس، وينبغي لمن كان عبوساً منقبضاً أَن يتبسم ويُحسن خلقه ويمقت نفسه على رداءة خلقه، وكل انحراف عن الاعتدال فمذموم، ولابد للنفس من مجاهدة وتأديب.

وقال غفر الله له في السير : (٢/ ٥٩٧) : ..كان أَبو هريرة رضي الله عنه يقول: رب كيس عند أَبي هريرة لم يفتحه ـ يعني العلم ـ قلت (الذهبي): هذا دال على جواز كتمان بعض الأَحاديث التي تحرك الفتنة في الأُصول أَو الفروع، أَو المدح، أَو الذم، أَما حديث يتعلق بحل أَو حرام فلا يحل كتمانه بوجه، فإِنه من البينات والهدي، وفي صحيح البخاري قول الإِمام علي رضي الله عنه: «حدِّثوا الناس بما يعرفون، ودعوا ما ينكرون، أَتحبون أَن يكذب الله ورسوله» ،وكذا لو بث أَبو هريرة ذلك الوعاء، لأوذي بل لقتل. ولكن العالم قد يؤديه اجتهاده إِلى أَن ينشر

الحديث الفلاني إحياء للسنة فله ما نوى وله أجر ـ إن غلط ـ في اجتهاده.

وقال في السير (٣/ ٨٤) : صحَّ أَن رسول الله ﷺ نازلـه ثلاث ليال، ونهاه أَن يقرأه في أَقـل من ثلاث، وهذا كـان في الذي نزل مـن القرآن، ثم بعد هـذا القول نزل ما بقي من القرآن.

فأَقل مراتب النهـي أَن تُكره تلاوة القرآن كله في أَقل من ثـلاث، فما فقه ولا تدبـر من تلى فـي أَقل من ذلك، ولـو تلا ورتل في أسبـوع ولازم ذلك لكـان عملاً فـاضـلاً، فالـدِّين يُسـر، فـوالله إن تـرتيب سبـع القرآن فـي تهجد قيـام الليـل مع المحافظـة على النـوافل الراتبـة والضحى، وتحية المسجـد، مع الأَذكار المـأثورة الثابتـة، والقول عنـد النوم واليقظة، ودبـر المكتوبـة، والسَحَر، مع النظـر في العلم النافـع والاشتغال بـه مخلصاً لله، مع الأَمـر بالمعروف وإِرشـاد الجاهـل وتفهيمه، وزجـر الفـاسق، ونحـو ذلـك مع أَداء الفـرائض فـي جمـاعـة بخشـوع وطمأنينـة وانكسار، وإِيمـان، مع أَداء الواجب، واجتناب الكبـائر، وكثرة الدعـاء والاستغفار، والصـدقة، وصلـة الـرحم، والتـواضع والإِخـلاص فـي جميع ذلك لشغـل عظيم جسيم، ولمقـام أَصحـاب اليمين، وأَولياء الله المتقيـن، فإِن سـائر ذلك مطلـوب، فمتى تشاغـل العبد بختمة في كل يـوم فقد خالف الحنفية السمحـة، ولم ينهض بأَكثر ما ذكرناه ولا تدبر ما يتلوه..».

وقال فـي السير (٤/ ٤٩٤) : ينبغي للعـالم أَن يتكلم بنيـة وحسن قصد فـإِن أَعجبه كـلامه فليصمت، فإِن أَعجبه الصمـت فلينطق ولايفتر عن محاسبـة نفسه، فإِنها تحب الظهور والثناء.

وقال في السير (٧/ ٣٩٣) : قال إبراهيم بن أَدهم: ما صدق الله عبد أحب الشهرة.

قلت: علامة المخلـص الذي قد يحب شهرة ولا يشعر بها أَنـه إذا عوتب في

ذلك، قد لايحـرد ولايبري نفسه، بل يعتـرف بها، ويقول: رحم الله مـن أَهدى إِليَّ عيوبي، ولايكـن معجباً بنفسه، لايشعـر بعيوبها؛ بل لايشعـر أَنه لايشعر، فـإِن هذا داء مزمن.

وقال رحمه الله في السير (٦/ ٣٩٦) :

من طلـبَ العلم للرئاسـة قـد يفكر فـي هذا، وإِلاَّ فقـد ثبت قـول المصطفى صلوات الله عليه : «أَفضلكـم من تعلَّم القرآن وعلمه» يـا سبحان الله! وهل محل أَفضل من المسجـد؟ وهل نشر العلم يقـارب تعليم القرآن؟ كلا والله. وهـل طَلَبَةٌ خير من الصبيان الذين لم يعملوا الذنوب[١]؟

وقال في السير (١٤/ ٥٣٤) : نعم للصادق أَن يقل من الكلام والأَكل والنوم والمخالطة، وأَن يكثر من الأَوراد والتواضع وذكر الموت، وقول لا حول ولاقوة إِلاَّ بالله.

وقال في السير (١١/ ٥٠٠) :

فتأمل هذه الكلمـة الجامعة وهي قوله: (الدِّيـن النصيحة) فمن لم ينصح لله وللأَئمة وللعامـة كان ناقص الدِّين، وأَنت لو دعيت يـاناقص، لغضبت، فقل لي: متى نصحت لهـؤلاء؟ كلا والله، بل ليتك تسكت، ولاتنطق، أَو لا تحُسِّـن لإِمامك الباطـل وتجرئه على الظلـم وتغشه، فمن أَجل ذلـك سقطت من عينـه ومن أَعين المؤمنيـن، فبالله قل لـي: متى يفلح من كـان يسره مـا يضره؟ ومتى يفلـح من لم

---

(١) هذا فيه تنبيه للدعاة اليوم الذين يعزفون عن تعليم القرآن للصبيان، وما علموا أَو تجاهلوا أَن كل أمة لابـد لها من سواعد حتـى تقوم ـ وهم الشباب ــ يحملون رسالتها ويبلغـونها ويبذلون من أَجلها الغالي والنفيس، ونحن إِذا أَردنـا أَن نقيم صرحاً لأُمتنا لابد أَن ننصب معظم جهـودنا فـي تربيـة الشباب وتنشئتهـم النشأة الصـالحة ولا أَفضل مـن تحفيظهم كتاب الله وحثهم على العمل به.

يراقب مولاه؟ ومتى يفلح من دنَا رحيله، وانقـرض جيله وساء فعله وقيله؟ فما شاء الله كان..

نقل رحمه الله عن مالك فـي تذكرة الحفاظ (١/ ٢١١) : قوله: العلم ينقص ولايزيد ولم يَزَلْ بنقصٍ بعد الأَنبياء والكتب.

وقال رحمه الله في السير (٧/ ١٦٧) :

هل طلب العلم أَفضل، أَو صلاة النافلة والتلاوة والذكر؟

فأَمـا من كان مخلصاً لله في طلـب العلم، وذهنه جيد، فـالعلم أَولى، ولكن مع حظ من صلاة وتعبد، فإِن رأيته مجداً في طلب العلم، ولاحظّ له في القربان، فهذا كسلان مهين، وليس هو بصادق في حسن نيتـه، وأَما من كان طلبه الحديث والفقـه غِية ومحبـة نفسانيـة، فالعبـادة في حقه أَفضـل، بل بينهما أَفعـل تفضيل، وهذا تقسيم في الجملـة، فقلّ ـ والله من رأيته مخلصاً في طلـب العلم، دعنا من هذا كله، فليس طلب الحديث اليوم على الوضع المتعارف من حيز طلب العلم، بل اصطـلاح وطلب أَسانيـد عالية، وأَخـذ عن شيخ لا يعي وتسميـع لطفل يلعب ولايفهم، أَو لرضيـع يبكي، أَو لفقيه يتحدَّث مـع حَدَث، أَو آخر لـه مشارك، فليس عنـده من الفضيلـة أَكثر مـن قراءة مـا في الجـزء سـواء تصحف عليـه الاسم، أَو اختبط المتن، أَو كان من الموضوعات، فـالعلم عن هؤلاء بمعزل، والعمل لا أَكاد أَراه، بل أَرى أموراً سيئة، نسأل الله العفو.

قال في الميزان (٣/ ١٤٤) :

قلّ من أَمعن النظـر في علم الكلام إلاَّ وأَدَّاه اجتهـاده إِلى القول بمـا يخالف محض السنـة، ولهذا ذم علمـاء السلف النظر فـي علم الأوائل، فإِن علـم الكلام مولد من علم الحكماء الدهرية، فمن رام الجمع بين علم الأَنبياء عليهم السلام،

وبين علم الفلاسفة بذكائه، لابد وأن يخالف هؤلاء وهؤلاء، ومن كفّ ومشى خلف ماجاءت به الرسل من إطلاق ما أَطلقوا ولم يتحذلق ولا عمّق - فإنهم صلوات الله عليهم أَطلقوا وما عمّقوا - فقد سلك طريق السلف وسلم له دينه ويقينه. نسأل الله السلامة في الدِّين.

□ □ □

القسم الرابع : قواعد في علم الحديث

قال رحمه الله في ميزان الاعتدال (١/ ٥، ٦) :

قد يقول قائل: كيف ساغ توثيق مبتدع وحدُّ الثقة العدالةوالإتقان؟

وجوابه: أَن البدعة على ضربين :

١ ـ فبدعة صغرى كغلو التشيُّع، أَو كـالتشيع بلا غلو ولاتحرف فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مـع الدين والورع والصدق، فلو رد حديث هـؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية وهذه مفسدة بيِّنة.

٢ ـ بدعـة كبرى : كالرفض الكـامل والغلو فيه، والحط على أَبـي بكر وعمر والدعاء إِلى ذلك، فهذا النوع لايحتج بهم ولا كرامة.

وقال رحمه الله في المغني في الضعفاء (١/ ٥٢٣) : فأَما الغلاة من الناصبة والشيعـة والخوارج والقـدرية والجهميـة والدعـاة من هذه الفـرق، فكان جمهـور السلف يحذرون منهم ولايرون الرواية عنهم.

وقال فـي الميزان (١/ ٢٧) : اختلف النـاس في الاحتجـاج بروايـة الرافضـة على ثلاثة أَقوال :

١ ـ المنع مطلقاً.   ٢ ـ الترخيص مطلقاً إِلاَّ فيمن يكذب.

٣ ـ التفصيل :

(أ) فتقبل رواية الرافضي الصدوق العارف بما يحدِّث.

(ب) وترد رواية الرافضي الداعية ولو كان صدوقاً.

قال أَشهب : سُئِلَ مالك عن الرافضة؟ فقال: لا تكلمهم، ولا تروِ عنهم، فإِنَّهم يكذبون.

وقال حرملة: سمعت الشافعي يقول: لم أَرَ أَشهد بالزور من الرافضة.

وقال مؤمل بن إهاب: سمعت يزيد بن هارون يقول: يكتب عن كل صاحب بدعة إذا لم يكن داعية إِلاَّ الرافضة، فإِنهم يكذبون.

وقال محمد بن سعيد الأَصبهاني: سمعت شريكاً يقول: احمل العلم عن كل من لقيت إِلاَّ الرافضة فإِنهم يضعون الحديث ويتخذوه ديناً.

وقال رحمه الله في السير (٧/ ١٥٤) :

هذه مسألة كبيرة وهي: القدري والمعتزلي والجهمي والرافضي، إذا عُلم صدقه في الحديث وتقواه، ولم يكن داعياً إِلى بدعته فالذي عليه أَكثر العلماء قبول روايته والعمل بحديثه، وترددوا في الداعية هل يؤخذ عنه؟ فذهب كثير من الحفَّاظ إِلى تجنب حديثه وهجرانه.

وقال بعضهم: إذا علمنا صدقه وكان داعية ووجدنا عنده سنة تفرَّد بها فكيف يسوغ لنا ترك تلك السنة؟ فجميع تصرفات أَئمة الحديث تؤذن بأَن المبتدع إِذا لم تُبح بدعته خروجه عن دائرة الإِسلام، ولم تبح دمه فإِن قبول ما رواه سائغ.

وهذه المسألة لم تتبرهن لي كما ينبغي، الذي اتضَّحَ لي منها أَن من دخلَ في بدعة ولم يُعدّ من رؤوسها ولا أَمعن فيها، يقبل حديثه كما مثَّل الحافظ أَبوزكريا بأُولئك المذكورين وحديثهم في كتب الإِسلام لصدقهم وحفظهم.

وقال رحمه الله في السير (١٩/ ٣٦٨) : العمدة في ذلك صدق المسلم الراوي، فإِن كان ذا بدعة أُخِذَ عنه، والإِعراض عنه أَولى، ولا ينبغي الأَخذ عن

معروف بكبيرة ، والله أعلم.

وقال في السير (١٣/ ٣٩٥) : له أسوة بخلق كثير من الثقات الذين حديثهم في الصحيحين أو أحدهما ممن له بدعة خفيفة بل ثقيلة، فكيف الحيلة؟ نسأل الله العفو والسماح.

وقال رحمه الله في السير (٨/ ٣٠٢) : قيل لابن المبارك: كيف رويت عن عبدالوارث، وتركت عمرو بن عبيد؟ قال: إن عمراً كان داعياً.

وقال في السير (٧/ ٢١) : قد لطخ بالقدر جماعة، وحديثهم في الصحيحين أو أحدهما لأنهم موصوفون بالصدق والإتقان.

نقل رحمه الله في السير (٥/ ٢٧٨) : قال ابن المديني: قلت ليحيى بن سعيد إن عبدالرحمن يقول: اترك من كان رأساً في بدعة يدعوْ إليها، قال: فكيف يصنع بقتادة وابن أبي روّاد وعمر بن ذر، وذكر قوماً ثم قال: يحيى: إن ترك هذا الضرب ترك ناساً كثيراً.

وقال في الميزان (٢/ ٢٦٠) : وروى أحمد بن أبي يحيى عن أحمد بن حنبل قال: تركت شبابة للإرجاء، قيل له: فأبو معاوية كان مرجئاً، قال: كان شبابة داعية.

وقال في الميزان (١/ ٥) : في ترجمة أبان بن تغلب: شيعي جلد لكنه صدوق فلنا صدقه وعليه بدعته.

وقال رحمه الله في الميزان (٢/ ٦) : قال ابن حبان: كان يذهب «أي داود بن الحصين» مذهب الشراة يعني الخوارج كعكرمة، لكنه لم يكن داعية، والدعاة تجب مجانبة حديثهم[1].

---

(١) انظر الموقظة في علم مصطلح الحديث ففيه كلام حول هذا الموضوع، ص٨٥.

وقـال رحمـه الله في الميـزان (١/ ١١١) : كـلام الأَقـران بعضهم فـي بعض لايعبأ به، لاسيمـا إِذا لاح لك أَنه لعداوة أَو لمـذهب أَو لحسد ما ينجـو منه إِلاَّ من عصم الله، ومـا علمت أَن عصـراً من الأَعصار سلـم أَهله مـن ذلك سوى الأَنبيـاء والصديقين، ولو شئت لسردت من ذلك كراريس.

وقال فـي السير (١٠/ ٩٢) : كـلام الأَقران إِذا تبـرهن لنا أَنـه بهوى وعصبيـة لايلتفت إِليه، بل يطوى ولا يُروى....

وقال رحمـه الله في السير (٧/ ٤٠) : لسنا نـدَّعي في أَئمة الجـرح والتعديل العصمـة من الغلط النـادر، ولا من الكـلام بنفس حـاد فيمن بينهـم وبينه شحنـاء وإِحْنة[1]، وقد علم أَن كثيـراً من كلام الأَقـران بعضهم في بعض مهدر لا عبـرة به ولاسيما إِذا وثق الرجل جماعة يلوح على قولهم الإِنصاف. وانظر أَيضاً السير (١١/ ٨٢).

وقال فـي السير (١١/ ٤٣٢) : وبكل حـال: كلام الأَقران بعضهـم في بعض يحتمل، وطيّـه أَولـى من بثـه إِلا أَن يتفـق المتعاصـرون علـى جـرح شيخ فيعتمـد قولهم، والله أَعلم.

وانظـر أَيضـاً في ميـزان الاعتـدال (٢/ ٤٣٣) (٣/ ٨١) و (٣/ ٤٩٩) وانظـر السير (٥/ ٢٧٥) و (٥/ ٣٩٩) و (٧/ ١٤٣) وانظر معرفـة الرواة المتكلم فيهم بما لايوجب الرد (ص٤٦) فقد أَطال فيها رحمه الله.

وقال رحمه الله في الميزان (٣/ ١٤٠) :

الثقة الحافظ إِذا انفرد بأَحاديث كـان أَرفع له وأَكمل لرتبته وأَدل على اعتنائه بعلم الأَثر وضبطـه دون أَقرانه لأَشيـاء ما عرفـوها، اللهم إِلاَّ أَن يتبيَّن غلطـه ووهمه في الشيء فيعرف ذلـك، فانظر أَول شيء إِلى أَصحاب رسـول الله الكبار والصغار

---

(١) الإِحنة: الحقد في الصدر.

ما فيهم أَحد إلاَّ وقد انفرد بسنة، فيُقال له: هذا الحديث لايتابع عليه، وكذلك التابعون، كل واحد عنده ماليس عند الآخر من العلم، وما الغرض هذا فإن هذا مقرر على ما ينبغي في علم الحديث.

وإن تفرَّد الثقة المتقن يعد صحيحاً غريباً.

وإن تفرد الصدوق ومن دونه يُعد منكراً.

وإن إكثار الراوي من الأَحاديث التي لا يوافق عليها لفظاً أَو إسناداً يصيره متروك الحديث، ثم ما كل أَحد فيه بدعة أَو له هفوة أَو ذنوب يقدح فيه بما يوهن حديثه، ولا من شرط الثقة الذين فيهم أَدنى بدعة أَو لهم أَوهام يسيرة في سعة علمهم أَن يعرف أَن غيرهم أَرجح منهم وأَوثق إذا عارضهم أَو خالفهم، فزن الأَشياء بالعدل والورع.

وقال رحمه الله في السير (٩/ ٣٢) : «... الزيادة من الثقة فمقبولة».

قال في الموقظة (ص٥٢) : إن كان الحديث قد رواه الثبت بإسناد أَو وقفه أَو أَرسله ورفقاؤه الأَثبات يخالفونه، فالعبرة بما اجتمع عليه الثقات، فإن الواحد قد يغلط، وهنا قد ترجح ظهور غلطه فلا تعليل والعبرة بالجماعة.

وقال في نقده لبيان الوهم والإيهام (ص٨٦) : قال ابن القطان: فرفع الثقة لايضر، قال الذهبي: بل يضر لمخالفته ثقتين فأَكثر؛ لأَنه يلوح بذلك لنا أَن الثقة قد غلط.

وقال رحمه الله في السير (٧/ ٣٤٦) : ليس من شرط الثقة أَن لا يغلط أَبداً فقد غلط شعبة ومالك وناهيك بهما ثقة ونبلاً، وحسين المعلم ممن وثقه يحيى ابن معين ومن تقدم مطلقاً، وهو من كبار أَئمة الحديث.

وقال في السير (٧/ ٣٣٨) : الثقة قد يهم.

وقال في الميزان (٢/ ٢٦١) : قال ابن المديني: لا ينكر لمن سمع ألوفاً أن يجيء بخبر غريب. انظر أيضاً الميزان (٣/ ٣٧) و (٤/ ٧١).

وقال رحمه الله في الميزان (١/ ٣٦٥) :

قال الحافظ عبدالحق : ثابت (بن عجلان) لايحتج به، فناقشه على قوله أبو الحسن بن القطان وقال: قول العقيلي أيضاً فيه تحامل عليه، وقال: إنما يمس بهذا من لايعرف بالثقة مطلقاً، أما من عرف بها فانفراده لايضر، إلاّ أن يكثر ذلك منه، قلت «القائل الذهبي»: أما من عرف بالثقة فنعم، وأما من وثق ومثل أحمد الإمام يتوقف فيه، ومثل أبو حاتم يقول صالح الحديث، فلا نرقيه إلى رتبة الثقة، فتفرد هذا يعد منكراً، فرجح قول العقيلي وعبدالحق.

وقال في الميزان (٢/ ٣٠٦) : سائر الثقات ينفردون .

قال رحمه الله في التذكرة (١/ ٦) : وهو ـ أي عمر بن الخطاب ـ الذي سن للمحدثين التثبت في النقل، وربما كان يتوقف في خبر الواحد إذا ارتاب، فروى الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد أن أبا موسى سلَّم على عمر من وراء الباب ثلاث مرات فلم يؤذن له فرجع، فأرسل عمر في أثره فقال: لِمَ رجعت؟ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا سلَّم أحدكم ثلاثاً فلم يجب فليرجع» قال: لتأتينَّ على ذلك ببينة أو لأفعلنَّ بك، فجاءنا أبو موسى منتقعاً لونه ونحن جلوس، فقلنا ما شأنك؟ فأخبرنا وقال: فهل سمع أحد منكم؟ فقلنا: نعم كلنا سمعه، فأرسلوا معه رجلاً منهم حتى أتى عمر فأخبره، أحب عمر أن يتأكد عنده خبر أبي موسى بقول صاحب آخر.

ففي هذا دليل على أن الخبر إذا رواه ثقتان كان أقوى وأرجح مما انفرد به واحد، وفي ذلك حض على تكثير طرق الحديث لكي يرتقي عن درجة الظن إلى درجة العلم، إذ الواحد يجوز عليه النسيان والوهم، ولايكاد يجوز ذلك على

ثقتين لم يخالفهما أَحد). انظر الميزان (٤/ ٥٤٣) وانظر الموقظة (ص٧٧).

وقال في الميزان (٤/ ٤١٠) : ليس كل كلام وقع في حافظ كبير بمؤثر فيه بوجه.

وقال في السير (٨/ ٤٤٨) : إذا كان مثل كبراء السابقين الأَولين قد تكلَّم فيهم الروافض والخوارج، مثل الفضيل يتكلم فيه فمن الذي يسلم من أَلسنة الناس؟ لكن إِذا ثبتت إِمامة الرجل وفضله لم يضره ما قيل فيه، وإِنما الكلام في العلماء مفتقر إلى وزن بالعدل والورع.

انظر أَيضاً في الميزان (٤/ ٥٤٣) والموقظة (ص٧٧).

قال في السير (٤/ ٥) : فما من لم يعلم حجة على من عنده علم، ولا المثبت كالنافي لكن إذا كان المثبت لشيء شبه خرافة والنافي ليس غرضه دفع الحق فهنا النافي مقدم، وهنا تقع المكابرة وتسكب العبرة.

قال رحمه الله في الميزان (٢/ ٢٧٩) : ليس من لم يعرف حجة على من عرف. وانظر نقده لبيان الوهم والإِيهام (ص١١٦).

قال في الميزان (١/ ٣٩) : في ترجمة إِبراهيم بن العباس السامري: فما ضره الاختلاط وعامة من يموت يختلط قبل موته وإِنَّما المضعف للشيخ أَن يروي شيئاً زمن اختلاطه. وانظر الميزان (٣/ ٨٢) في ترجمة عفان بن مسلم.

قال رحمه الله في الميزان (٢/ ٦٦١) : والرجل ـ يقصد عبدالملك بن عمير ـ من نظراء السبيعي أَبي إِسحاق وسعيد المقبري، لما وقعوا في هرم الشيخوخة نقص حفظهم، وساءت أَذهانهم، ولم يختلطوا، وحديثهم في كتب الإِسلام كلها.

وقال في السير (١٠/ ٢٥٤) : كل تغير يوجد في مرض الموت فليس بقادح

في الثقة، فإن غالب الناس يعتريهم في المرض الحاد نحو ذلك، ويتم لهم وقت السياق وقبله أَشد من ذلك، وإنَّما المحذور أَن يقع الاختلاط بالثقة فيحدِّث في حال اختلاطه بما يضطرب في إسناده أَو متنه فيخالف فيه.

وقال رحمه الله في السير (١٠/ ٢٦٩) : والذي ينبغي أَن من خلط في كلامه كتخليط السكران أن لايحمل عنه البتة وأَن من تغير لكثرة النسيان أَن لايؤخذ عنه.

وقال في السير (٦/ ٣٦) : هشام بن عروة الرجل حجة مطلقاً ولا عبرة بما قاله الحافظ أَبو الحسن بن القطان من أَنه هو وسهيل بن أَبي صالح، اختلطا وتغيرا، فإن الحافظ قد يتغير إذا كبر وتنقص حِدة ذهنه، فليس هو في شيخوخته كهو في شبيبته، وما ثم أَحد بمعصوم عن السهو والنسيان، وما هذا التغير بضار أَصلاً، وإنما الذي يضر الاختلاط، وهشام فلم يختلط قط، هذا أَمر مقطوع به، وحديثه محتج به في الموطأ والصحاح والسنن، فقول ابن القطان (إنه اختلط) قول مردود مرذول فأرني إماماً من الكبار سلم من الخطأ والوهم، فهذا شعبة وهو في الذروة له أوهام، وكذلك معمر والأوزاعي ومالك، رحمة الله عليهم.

قال في الموقظة (ص٦٦) : وليبذل نفسه للطلبة الأَخيار لاسيما إذا تفرد، وليمتنع مع الهرم وتغير الذهن وليعهد إلى أَهله وإخوانه حال صحته: إنكم متى ما رأيتموني تغيرت فامنعوني من الرواية، فمن تغير بسوء حفظ، وله أَحاديث معدودة قد أَتقن روايتها فلا بأس بتحديثه بها زمن تغيره، ولابأس بأن يجيز مروياته حال تغيره، فإن أصوله مضبوطة ما تغيرت وهو فقد وعي ما أجاز، فإن اختلط وخرف امتنع من أخذه الإجازة منه.

وقال في ميزان الاعتدال (٢/ ٢٣٤) : لا حجة فيمن ليس بمعروف العدالة ولا انتفت عنه الجهالة.

وقال في الموقظة (ص٧٩) : وقولهم مجهول، لايلزم منه جهالة عينه، فإن

جهل عينه وحاله فأولى أن لايحتجوا به.

وقال في ميزان الاعتدال (١/ ١١٨) : ليس كل من روى المناكير يضعف.

وقال في ميزان الاعتدال (١/ ٢١١) : في ترجمة أَسفع بن أسلع: وثقه مع هذا يحيى بن معين فما كل من لايعرف ليس بحجة ولكن هذا الأَصل.

وقال رحمه الله في الميزان (٣/ ٤٢٦) : قال ابن القطان: هو «أَي مالك بن الخير» ممن لم تثبت عدالته، يريد أَنه ما نص أَحد على أَنه ثقة. وفي رواة الصحيحين عدد كثير ما علمنا أَن أَحداً نص على توثيقهم، والجمهور[١] على أَن

---

(١) من أولئك: أبو حاتم الرازي، قال ابنه في الجرح والتعديل (٢/ ٧٨) في ترجمة أحمد ابن المنذر بن الجارود: «سألت أبي عنه فقال: لا أعرفه، وعرضت عليه حديثه، فقال: حديث صحيح» ومن ذلك أَيضاً ما جاء في ترجمة عتي بن ضمرة التميمي في تهذيب التهذيب (٧/ ٩٦) قال علي بن المديني: عتي بن ضمرة السعدي مجهول سمع من أبي بن كعب لا نحفظها إلا من طريق الحسن، وحديثه يشبه حديث أهل الصدق، وإن كان لايعرف. ومن ذلك أَيضاً ما جاء في ترجمة حفص بن عبدالله الليثي في الميزان (١/ ٥٥٩)، قال الذهبي: فيه جهالة، لكن صحح الترمذي حديثه. ومن ذلك أيضاً ما جاء في ترجمة جعفر بن حميد الأنصاري من الميزان (١/ ٤٠٥) قال الذهبي بعد أن ذكر حديثاً منكراً (عمران بن أبان لايدرى من هو، والحديث إنما دلنا على ضعفه).

قال العلامة المعلمي رحمه الله في التنكيل (١/ ٦٩): «... ابن حبان قد يذكر في الثقات من يجد البخاري سماه في (تاريخه) من القدماء، وإن لم يعرف ما روى ومن روى عنه ولكن ابن حبان يشدد وربما تعنت فيمن وجد في روايته ما استنكره، وإن كان الرجل معروفاً مكثراً، والعجلي قريب منه في توثيق المجاهيل من القدماء، وكذلك ابن سعد وابن معين والنسائي وآخرون غيرهم يوثقون من كان من التابعين أو أتباعهم إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة بأن يكون له فيما يروي متابع أو مشاهد، وإن لم يرو عنه إلا واحد لم يبلغهم عنه إلا حديث واحد، فممن وثقه ابن معين من هذا الضرب: الأسقع بن الأسلع، والحكم بن عبدالله البلوي، ووهب بن جابر الخيواني، وآخرون، وممن وثقه =

من كـان من المشايـخ قد روى عن جمـاعة ولم يـأتي بما ينكـر عليه أَن حـديثه صحيح.

وقال فـي السير (١٢/ ٢٨١) : قال محمـد بن يحيى الـذهلي: إذا روى عن المحدِّث رجلان ارتفع عنه اسم الجهالة.

قال فـي الميزان (٤/ ٥٣٥) : أَبو سهـل عن ابن عمر مجهـول، قال الحـافظ أَبوالحســن بن القطان: كـان مجهول العين، أَو الحـال، ضعيف الحـديث، وليس كل ضعيف الحديث مجهولاً، والله أَعلم.

وقـال في السيـر (٢/ ٦٠٨) : تـدليس الصحـابـة كثيـر ولا عيـب فيـه، فـإن تدليسهم عن صاحب أَكبر منهم، والصحابة كلهم عدول.

= النسائي: رافع بـن إسحاق، وزهير بن الأَقمر، وسعـد بن سمرة وآخرون، وقـد روى العوام ابن حـوشب عن الأسـود بن مسعـود عن حنظلـة بن خويلـد عن عبـدالله بن عمـرو ابن العاص حديثاً ولا يعرف الأَسود وحنظلة إلا فـي تلك الرواية، فوثقهمـا ابن معين، وروى همام عن قتادة عـن قدامة بن وبرة عن سمـرة بن جندب حديثاً، ولا يعرف قـدامة إلا في هـذه الروايـة، فوثقـه ابن معيـن مع أن الحـديث غـريب، وله علـل أخرى، راجـع سنن البيهقي (٣/ ٢٤٨) إلـى أن قال: «وقـد صـرَّح ابن حبـان بأن المسلميـن على الصـلاح والعـدالة حتى يتبيـن منهم ما يـوجب القـدح، نص على ذلك فـي (الثقات) وذكـره ابن حجر في (لسان الميـزان ١/ ١٤) واستغربه، ولو تدبـر لوجد كثيراً من الأَئمـة يبنون عليه، فإذا تتبع أحدهم أحـاديث الراوي فوجدها مستقيمة تدل علـى صدق وضبط، ولم تبلغه ما يوجب طعناً في دينه وثَّقه اهـ.

وهذه المسألـة (مسألة توثيـق المجاهيل) لابد مـن دراستها واستقراء كلام الأَئمـة النقاد فيها، فأُوصي من وجـد في نفسه همة بأن يستعين بالله ببحثها وإفرادهـا في مؤلف لينتفع طلبة العلم منها، والله الموفق.

وقال في السير (١/ ٧٣) : أَصحاب رسول الله ﷺ وإن كانوا عدولاً فبعضهم أَعدل من بعض وأَثبت.

وقال في نقده لبيان الوهم والإِيهام (ص٧٩): مراسيل الصحابة حجة.

وقال في السير (٨/ ٥٢٠) : لهذا أَكثر الأَئمة على التشديد في أَحاديث الأَحكام ، والترخيص قليلاً لا كل الترخص في الفضائل والرقائق، فيقبلون في ذلك ما ضعُف إِسناده لا ما اتهم رواته، فإِن الأَحاديث الموضوعة والأَحاديث الشديدة الوهن لايلتفتون إِليها، بل يروونها للتحذير منها والهتك لحالها، فمن دلسها أَو غطى تبيانها فهو جار على السنة خائن لله ورسوله، فإِن كان يجهل ذلك فقد يعذر بالجهل، ولكن سلُوا أَهل الذكر إِن كنتم لاتعلمون[١] .

وقال في التذكرة (١/ ١٣) : قال علي رضي الله عنه : (حدِّثوا الناس بما يعرفون ودعوا ما ينكرون، أَتحبون أَن يكذب الله ورسوله) فقد زجرَ الإِمام علي رضي الله عنه عن رواية المنكر، وحث على التحديث بالمشهور، وهذا أَصل كبير في الكفِّ عن بث الأَشياء الواهية والمنكرة من الأَحاديث في الفضائل والعقائد والرقائق، ولا سبيل إِلى معرفة هذا من هذا إِلاَّ بالإِمعان في معرفة الرجال، والله أَعلم.

وقال في الميزان (٤/ ٩٧) : إِي والله، هذا هو الحق، إِن كل من روى حديثاً يعلم أَنه غير صحيح، فعليه التوبة أَو يهتكه.

انظر الموقظة (ص٨٧)، السير (٢/ ٦٠١).

قال في السير (٩/ ٤٢٩) : الصدوق لايكثر خطؤه، والكثير الخطأ مع القلة[٢]

---

(١) انظر: إعلام الموقعين لابن القيم (١/ ٣١، ٧٧).

(٢) أي مع قلة الرواية.

هو المتروك.

قال رحمه الله في الموقظة (ص٨٤) : لايجتمع اثنان على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة، وإنما يقع اختلافهم في مراتب القوة أو مراتب الضعف.

قال رحمه الله في الميزان (٣/ ٤٦) : الكلام في الرجال لايجوز إلاَّ لتام المعرفة، تام الورع.

قال في الموقظة ص(٨٢) : والكلام في الرواة يحتاج إلى ورع تام، وبراءة من الهوى والميل، وخبرة كاملة بالحديث، وعلله، ورجاله.

ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح ومابين ذلك من العبارات المتجاذبة.

ثم أَهم من ذلك أَن نعلم بالاستقراء التام عرف ذلك الإمام الجهبذ واصطلاحه ومقاصده بعباراته الكثيرة.

وقال رحمه الله في السير (٩/ ٧٨) : قال محمد بن عبدالله بن عمار: قال يحيى بن سعيد: لاتنظروا إلى الحديث، ولكن انظروا إلى الإسناد، فإن صح الإسناد وإلاَّ فلا تغتروا بالحديث إذا لم يصح الإسناد.

وقال في السير (٩/ ٣٨٣): والورع أَن المحدث لايحدِّث إلاَّ من كتاب كما كان يفعل ويوصي به إمام المحدِّثين أَحمد بن حنبل.

وقال رحمه الله في السير (٧/ ١٩٠) : من روى شيئاً من العلم بالإجازة عن مثل شعيب بن أَبي حمزة في إتقانه كتبه وضبطه، فذلك حجة عند المحققين مع اشتراط أَن يكون الراوي بالإجازة ثقة أَيضاً، فمتى فقد ضبط الكتاب المجاز وإتقانه، وتحريره، أَو إتقان المجيز أَو المجاز له انحط المروي عن رتبة الاحتجاج به، ومتى فقدت الصفات كلها لم تصح الرواية عند الجمهور.

وقال رحمه الله في السير (٧/ ١١٤) : ولا ريب أَن الأَخذ من الصحف وبالإِجازة يقع فيه خلل ولاسيما في ذلك العصر حيث لم يكن بعد نقط ولاشكل فتتصحف الكلمة بما يحيل المعنى، ولايقع مثل ذلك في الأَخذ من أَفواه الرجال، وكذلك التحديث من الحفظ يقع فيه الوهم، بخلاف الرواية من كتاب محرر.

وانظر أَيضاً في السير (١١/ ٣٧٧).

وقال رحمه الله في السير (٧/ ٤٦٠) :

المدلس فيه شيء من الغش، وفيه عدم نصح الأمة، لاسيما إِذا دلَّس الخبر الواهي يوهم أَنه صحيح فهذا لايحل بوجه، بخلاف باقي أَقسام التدليس، وما أَحسن قول عبدالوارث بن سعيد: التدليس ذل.

وانظر الموقظة (ص٤٥) وما بعدها.

❑ ❑ ❑

القسم الخامس : توضيح مناهج الحفاظ ونقدها

قال رحمه الله في ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص١٥٨) :

اعلم هداك الله أن الذين قبل الناس قولهم في الجرح والتعديل على ثلاثة أقسام :

١ ـ قسم تكلَّموا في أكثر الرواة كابن معين، وأبي حاتم الرازي.

٢ ـ وقسم تكلَّموا في كثير من الرواة كمالك، وشعبة.

٣ ـ وقسم تكلَّموا في الرجل بعد الرجل كابن عيينة والشافعي.

والكل أيضاً على ثلاثة أقسام :

١ ـ قسم منهم متعنت في الجرح، متثبت في التعديل، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث ويلين بذلك حديثه، فهذا إذا وثق شخصاً فَعُضَّ على قوله بناجذيك وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعف رجلاً فانظر، هل وافقه غيره على تضعيفه؟ فإن وافقه ولم يوثق ذاك أحد من الحذَّاق فهو ضعيف، وإن وثقه أحد، فهذا الذي قالوا فيه: لايقبل تجريحه إلَّا مفسراً، يعني: لايكفي أن يقول فيه ابن معين مثلاً هو ضعيف، ولم يوضِّح سبب ضعفه، وغيره قد وثقه، فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه وهو إلى الحسن أقرب.

وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني: متعنتون.

٢ ـ قسم في مقابلة هؤلاء كأبي عيسى الترمذي وأبي عبدالله الحاكم، وأبي بكر البيهقي: متساهلون.

٣ ـ وقسم كالبخاري وأحمد بن حنبل وأبي زرعة وابن عدي: معتدلون منصفون.

قال في الموقظة (ص٨٣) : «... ومن ثم قيل: تجب حكاية الجرح والتعديل، فمنهم من نفسه حاد في الجرح، ومنهم من هو معتدل، ومنهم من هو متساهل.

فالحاد فيهم: يحيى بن سعيد، وابن معين، وأَبو حاتم، وابن خراش، وغيرهم.

والمعتدل فيهم، أَحمد بن حنبل، والبخاري، وأَبو زرعة.

والمتساهل كالترمذي والحاكم، والدارقطني في بعض الأوقات.

قال رحمه الله في السير (٧/ ٢٠٦) : أول من جرح وعدَّل شعبة وأخذ عنه هذا الشأن يحيى بن سعيد القطان وابن مهدي وطائفة.

قال رحمه الله في المغني في الضعفاء (١/ ٥٣٨) : شعبة متعنت.

قال في ميزان الاعتدال (٤/ ٥١٤) : شعبة مُنق للرجال.

قال في السير (٦/ ١٣٠) : قد حدث عنه شعبة مع براعته في نقد الرجال.

قال في السير (٩/ ١٨٣) : كان يحيى بن سعيد متعنتاً في نقد الرجال، فإذا رأيته قد وثق شيخاً فاعتمد عليه، أَما إذا ليّن أَحداً فتأن في أمره حتى ترى قول غيره، فيه فقد لين مثل: إسرائيل وهمام وجماعة احتج بهم الشيخان.

قال في السير (٧/ ١٩٤) : هذا من تعنت يحيي في الرجال وله اجتهاده، فلقد كان حجة في نقد الرواة.

وانظر في هذا أيضاً الميزان (٢/ ٥٧٢) و (٢/ ١٧١) و(٢/ ٢٥٥) و(٤/ ٢٢٥) وانظر في السير (٩/ ١٧٦/ ١٧٧) و (١٠/ ١٥٤) وانظر في المغني في الضعفاء (١/ ٢٦٩).

وقال رحمه الله في السير (١٣/ ٢٦٠) : إذا وثَّقَ أَبو حاتم[1] رجلاً فتمسك بقوله فإنَّه لايوثق إلاَّ رجلاً صحيح الحديث، وإذا لين رجلاً أَو قال فيه: لايحتج به، فتوقف حتى ترى ما قال غيره فيه، فإن وثقه أحد فلا تبنِ على تجريح أَبي حاتم فإنه متعنت في الرجال، قد قال في طائفة من رجال الصحاح: ليس بحجة، ليس بقوي، أو نحو ذلك.

وانظر في هذا أَيضاً : الميزان (٢/ ٣٥٥) و (٢/ ٤٣)، وفي السير (٦/ ٣٢٠) والمغني في الضعفاء (١/ ١٤) و (١/ ٥٢٩) و (٢/ ٧٥٩).

قال رحمه الله في المغني في الضعفاء (١/ ١٣٧) : قد يقول أبو حاتم: فلان مجهول، ويكون قد روى عن جماعة، وانظر (٢/ ٣٩٢).

وقال في المغني في الضعفاء (٢/ ٦٣١) : في ترجمة محمد بن مروان بن الحكم: مجهول، أي مجهول العدالة لا الذات، وكذا يقول أبو حاتم في غير واحد، وإنما يريد جهالة حاله، وانظر السير (٨/ ٣٥١).

وقال رحمه الله في الميزان (٢/ ٥٤٩) : وقد روى عنه عبدالرحمن بن مهدي مع تنقيه للرجال.

وقال في ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص١٦٧): عبدالرحمن ابن مهدي كان هو ويحيى بن القطان المذكور قد انتدبا لنقد الرجال، وناهيك بهما جلالة ونبلا وعلماً وفضلاً، فمن جرحاه لايكاد والله يندمل جرحه، ومن وثقاه فهو الحجة المقبول، ومن اختلفا فيه اجتهد في أمره ونزل عن درجة الصحيح إلى

---

(١) قال الذهبي في الميزان (٣/ ٣) قال أبو حاتم : قدمت مع خالي قزوين فحمل إليَّ خالي مسنده (أي مسند داود بن إبراهيم) فنظر في أول مسند أبي بكر فإذا حديث كذب عن شعبة فتركته وجهد خالي أن أكتب عنه فلم تطاوعني نفسي) رحمه الله وغفر له.

الحسن.

قال في السير (٨/ ٧١، ٧٢) : قد كان مالك إماماً في نقد الرجال، حافظاً مجوداً متقناً.

قال بشر بن عمر الزهراني: سألت مالكاً عن رجل، فقال: هل رأيته في كتبي؟ قلت: لا. قال: لو كان ثقة لرأيته في كتبي.

قال الذهبي : فهذا القول يعطيك بأنه لايروي إلاَّ عمن هو عنده ثقة، ولايلزم من ذلك أنه يروي عن كل الثقات، ثم لايلزم مما قال أن كل من روى عنه وهو عنده ثقة أن يكون ثقة عند باقي الحفاظ، فقد يخفى عليه من حال شيخه ما يظهر لغيره، إلا أنه بكل حال كثير التحري في نقد الرجال رحمه الله.

وقال رحمه الله في السير (٦/ ٨٢) : قال الفسوي: قد روى مالك ــ وكان ينتقي الرجال ــ.

وقال الذهبي في السير (٩/ ٢٢٨) : حسبك بالنسائي وتعنته في النقد.

وقال في المغني في الضعفاء (١/ ٥٣٨) : فهذا النسائي قد وثقه وهو لايوثق أحداً إلاَّ بعد الجهد.

وقال في السير (٥/ ٣٨) : النسائي لايقول: ليس بثقة، في رجل مخرج له في كتبه.

وقال رحمه الله في السير (٤/ ١٣١) : قال الحافظ بن طاهر: سألت سعد بن علي الزنجاني عن رجل فوثقه فقلت: قد ضعفه النسائي، فقال: يا بني إن لأَبي عبدالرحمن شرطاً في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم.

قال الذهبي : صدق، فإنَّه لين جماعة من رجال صحيحي البخاري ومسلم.

وقال في السير (١٤/ ١٣٣) : وهو (أي النسائي) أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم ومن أبي داود ومن أبي عيسى وهو جارٍ في مضمار البخاري وأبي زرعة.

قال رحمه الله في الميزان (١/ ٤٣٧) : ...والنسائي (مع تعنته في الرجال) فقد احتج به وقوى أمره (أي الحارث الأعور).

قال رحمه الله في الميزان (١/ ٢٧٤) : ابن حبان ربما قصّب الثقة حتى كأنه لايدري ما يخرج من رأسه.

وقال فيه أيضاً (١/ ٢٩٠) : ابن حبان صاحب تشنيع وشغب[١].

وانظر في الميزان (٣/ ٤٥) وانظر أيضاً (٢/ ١٤٨) و (٤/ ٨) وفي السير (١٠/ ٢٦٧).

(وقال في ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص١٧٢): كذلك أحمد ابن حنبل سأله جماعة من تلامذته عن الرجال وجوابه بإنصاف واعتدال وورع في المقال.

قال في التذكرة (٢/ ٤٦٥) : ابن معين : ملك الحفَّاظ[٢].

وقال في السير (١١/ ٤٤٧) : جبلت القلوب على حب من أحسن إليها، وكان هذا باراً بيحيى، ونحن نسمع من يحيى «ابن معين» دائماً ونحتج بقوله في الجرح ما لم يتبرهن لنا وهن رجل انفرد بتقويته، أو قوة من وهّاه.

---

(١) انظر التنكيل للمعلمي (١/ ٤٤٨).

(٢) انظر الرد على البكري لشيخ الإسلام ابن تيمية ص١٣.

قال الـذهبي في الميـزان (٢/ ٥٧٦) : قال ابـن عدي ... لأن ابن معيـن به تستبرأ أحوال الرجال.

قال الـذهبي في الميـزان (١/ ٧٥) : في تـرجمـة الجوزجـانـي : أحد أئمـة الجرح والتعديل.

قال في ذكـر من يعتمد قـوله في الجرح والتعـديل (ص١٧٩) : أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني وهو ممن يبالغ في الجرح.

وقال فـي الميزان (٢/ ٦٦) : أبو إسحـاق الجوزجـاني : في عبـارته فظـاظة وهذه عادته.

وقال في الميزان (١/ ٨) : أبو الفتح الأزدي : يسرف في الجرح.

وقال فـي الميزان (١/ ٦١) : لايلتفت إلـى قول الأزدي فـإن في لسـانـه في الجرح رهقاً.

وقال في السير (١٣/ ٣٨٩) : ليت الأزدي عرف ضعف نفسه[1].

قـال رحمه الله في السيـر (١٤/ ٣٧٣) : عن ابن خـزيمة : كـان هذا الإمـام جهبذاً بصيراً بالرجال.

وقال في المغني في الضعفاء (٢/ ٤٢٧) : قال ابن خزيمة إمام الأئمة...

قال في التذكرة (٢/ ٧٢٨) : قال أبو العبـاس بن سريج وذُكر لـه محمد بن

---

(١) قال ابن حجـر في التهذيب (١/ ٣٢) قال أبـو الفتح الأزدي: منكر الحديث غيـر مرضي (أي أحمد بن شبيب الحبطي) قلت (القائل ابن حجـر): لم يلتفت أحد إلى هذا القول بل الأزدي غير مرضي.

إسحاق بن خزيمة فقال: يستخرج النكت من حديث رسول الله بالمنقاش.

قال في ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص١٩٥) : أبو الحسن علي ابن عمر الدارقطني وحيد عصره وبه ختم معرفة العلل.

وقال رحمه الله في السير (١٠/ ٢٦٧) : انظر قول أمير المؤمنين في الحديث أبي الحسن «يعني الدارقطني» فأين هذا من قول ذاك الخساف المتفاضح أبي حاتم بن حبان.

وقال في الميزان (٤/ ٨) : فهذا قول حافظ العصر «أي الدارقطني» الذي لم يأت بعد النسائي مثله.

وقال في السير (١٣/ ٨١) : يعجبني كثيراً كلام أبي زرعة في الجرح والتعديل يبين عليه الورع والمخبرة، بخلاف رفيقه أبي حاتم فإنه جرّاح.

قال الذهبي في السير (٩/ ١٥٨) في وكيع : مع إمامته كلامه نزر جداً في الرجال.

وقال في سير أعلام النبلاء (١٠/ ١٥٤) : سأل أحمد عن يحيى بن سعيد وابن مهدي ووكيع وأبي نعيم فقال: ما رأيت أجد من وكيع، وكفاك بعبدالرحمن معرفة وإتقاناً، وما رأيت رجلاً أوزن بقوم من غير محاباة وأشد تثبتاً في أمور الرجال من يحيى بن سعيد، وأبو نعيم: فأقل الأربعة خطأ وهو عندي ثقة موضع الحجة في الحديث.

وقال رحمه الله في السير (١٠/ ٢٥٠) : قال ابن المديني : عفان وأبو نعيم لا أقبل قولهما في الرجال، لا يدعون أحداً إلاّ وقعوا فيه يعني (القائل الذهبي) أنه لايختار قولهما في الجرح لتشديدهما، فإما إذا وثقا أحداً فناهيك به.

قال رحمه الله في الميزان (١/ ١٢٨) : ابن عقدة وابن خراش فيهما رفض وبدعة.

وقال في تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٢٢) : قال حمزة السهمي : سألت أبا بكر بن عبدان عن ابن عقدة إذا نقل شيئاً في الجرح والتعديل هل يقبل قوله؟ قال: لايقبل.

قال الذهبي في الميزان (١/ ٤٧٣) : الحافظ المحقق أبو سعيد بن يونس هو أعلم بالمصريين.

وقال في السير (١٠/ ٢٣١) : قال يحيى بن معين : كل من ثبت أبو مسهر (عبدالأعلى بن مسهر بن عبدالأعلى) من الشاميين فهو مثبت.

قال رحمه الله في الميزان (١/ ٤٦٧) : أبو محمد عبدالحق الأشبيلي يقبل رواية المستور.

اختار رحمه الله في السير (١٢/ ٥٧٣) : أن الأصوب والأقوى مع الإمام البخاري في اشتراط اللقي لمن روى عنه بصيغة عن[1].

انظر الموقظة (ص٤٤).

قال في السير (١٢/ ٤٣٩) عن الإمام البخاري : ومن نظر في كلامه في الجرح والتعديل علم ورعه في الكلام في الناس وإنصافه فيمن يضعفه، فإنه أكثر ما يقول: منكر الحديث، سكتوا عنه، فيه نظر، وقلّ أن يقول: فلان كذّاب أو كان يضع الحديث.

وقال رحمه الله في الميزان (٣/ ١٦٠) : ولغلوه «أي علي بن هاشم» ترك

---

(١) للحافظ ابن رجب رحمه الله كلام نفيس حول هذه المسألة قد لا تجده عند غيره، انظر شرح العلل (٢/ ٥٨٩).

البخاري إخراج حديثه فإنه يتجنب الرافضة كثيراً كأنه يخاف من تدينهم بالتقية، ولا نراه يتجنب القدرية ولا الخوارج ولا الجهمية فإنهم على بدعهم يلزمون الصدق.

وقال الذهبي في المغني في الضعفاء (٢/ ٤٤٤) في ترجمة علي بن الجعد الجوهري : ودعه مسلم فلم يخرج له في الصحيح لأن فيه بدعة.

قال رحمه الله في الميزان (١/ ٥٥٦) : ابن القطان (أي الفاسي) يتكلم في كل من لم يقل فيه إمام عاصر ذاك الرجل أو أخذ عمن عاصره ما يدل على عدالته ،وهذا شيء كثير في الصحيحين من هذا النمط؛ خلق كثير مستورون ما ضعفهم أحد ولا هم بمجاهيل[1].

وقال في نقده لبيان الوهم والإيهام (ص٧١) : وقاعدته (أي ابن القطان الفاسي) كابن حزم وأهل الأصول، يقبل ما روى الثقة سواء خولف أو رفع الموقوف أو وصل المرسل.

وقال في ذيل الضعفاء والمتروكين (ص٤٤) : ابن حزم متشدد لايقبل قدحه.

وقال رحمه الله في المغني في الضعفاء (٢/ ٦٥٣) : في ترجمة مروان بن محمد الطاطري قال ابن حزم: ضعيف، ولا يلتفت إلى تضعيفه بلا حجة[2].

وقال الذهبي في ذكر من يعتمد قوله (ص١٧٢) : وكذا تكلم «أي في الجرح والتعديل» محمد بن سعد الحافظ في كتاب الطبقات له بكلام جيد مقبول.

---

(١) من أولئك حصين بن محمد الأنصاري، قال الذهبي في ترجمته في الميزان (١/ ٥٥٤) يحتج به في الصحيحين، مع هذا لايكاد يعرف.

(٢) انظر الفروسية لابن القيم ص١٣٧ تحقيق محمد نظام الدين الفتيح.

قال في الميزان (٣/ ١٤١) : أما علي بن المديني فإنه المنتهي في معرفة علل الحديث النبوي مع كمال المعرفة بنقد الرجال، وسعة الحفظ والتبحر في هذا الشأن، بل لعله فرد زمانه في معناه.

وقال في ذكر من يعتمد قوله (ص١٧٢) : علي بن المديني صاحب التصانيف الفائقة الذي يقول فيه البخاري : ما استصغرت نفسي بين يدي أحد إلا بين يدي علي بن المديني.

وقال في الميزان (٣/ ٤٠٧) : فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي.

وقال أيضاً فيه (٤/ ٤١٦) : فلا يغتر بتحسين الترمذي، فعند المحاققة غالبها ضعاف[1] وانظر (٣/ ٥١٥).

وقال في السير (١٣/ ٢٧٦) : جامعه (أي الترمذي) قاضٍ له بإمامته وحفظه وفقهه ولكن يترخص في قبول الأحاديث ولا يشدد، ونفسه في التضعيف رخو.

انظر أيضاً (٣/ ٢٥٢) من السير وانظر التاريخ الكبير للمؤلف (٢/ ٢١٧).

وقال رحمه الله في الميزان (٢/ ٥٤) : مذهب الشافعي أن المراسيل ليست بحجة.

وقال في الميزان (١/ ٩٨) : قال الربيع : كان الشافعي إذا قال: حدَّثنا من لا أتهم، يريد به إبراهيم بن أبي يحيى.

قال في السير (٣/ ٤٢٦) : قال أبو عمر بن عبدالبر : لا يختلفون في ذكره في الصحابة على قاعدتهم في السماع واللقاء، فأما قول عاصم الأحول إن عبدالله

---

(١) انظر كلام ابن رجب في شرح العلل (٢/ ٦١١) وانظر إلى مراد الإمام الترمذي بالحسن (٢/ ٦٠٦).

ابن سرجس رأى رسول الله ولم يكن له صحبة، فإنه أراد الصحبة التي يذهب إليها سعيد بن المسيب وغيره من طول المصاحبة.

قال رحمه الله في السير (٨/ ٩٢) : ولا بأس بمذهب داود «الظاهري» وفيه أقوال حسنة ومتابعة للنصوص مع أن جماعة من العلماء لا يعتدون بخلافه، وله شذوذ في مسائل شانت مذهبه.

قال رحمه الله في السير (٩/ ٥٦١) : منصور بن سلمة.. وكان من أئمة هذا الشأن بصيراً بالرجال والعلل.

قال في الميزان (١/ ١١١) : قال الخطيب: رأيت لأبي نعيم الأصبهاني أشياء يتساهل فيها، منها أنه يطلق على الإجازة أخبرنا ولا يبين. قلت: (القائل الذهبي): هذا مذهب رآه أبو نعيم وغيره وهو ضرب من التدليس.

قال رحمه الله في السير (١٢/ ٢٣٤) : عن أحمد بن سعيد الدارمي: كان ينُظر بأبي زرعة وابن وارة.

وقال في السير (١/ ١٢٧) : نقل يونس بن بكير وهو من أوعية العلم بالسير.

❑ ❑ ❑

القسم السادس : تفسير ألفاظ الجرح والتعديل

قال رحمه الله في الميزان (١/ ٥٨٤) : قول القائل : (كان صاحب أمراء) بمثل هذا لايلين الثقة.

وقال رحمه الله في السير (٥/ ٣٣٩) : عن مكحول أنه ذكر الزهري فقال: أي رجل هو لولا أنه (أفسد نفسه بصحبة الملوك) قلت «الذهبي». بعض من لايعتد به لم يأخذ عن الزهري لكونه كان مداخلاً للخلفاء، ولئن فعل ذلك فهو الثبت الحجة، وأين مثل الزهري.

وقال في الميزان (٤/ ٤٣٠) : قول ابن معين : (يروي عن كل أحد) ما هذا بجرح فإن الثوري كذلك يفعل وهو حجة.

وقال في الميزان (٤/ ١٩٢) : في ترك شعبة الرواية عن المنهال بن عمرو «لأنه سمع من بيته غناء وهذا لايوجب غمز الشيخ».

وقال في الميزان (٤/ ٤٨٣) : إذا قال عبدالله بن الإمام أحمد (كذا وكذا) قلت «الذهبي»: هذه عبارة يستعملها عبدالله بن أحمد كثيراً فيما يجيبه به والده وهي بالاستقراء كناية عمن فيه لين.

قال في السير (٦/ ٣٦٠) : قد علمت بالاستقراء التام أن أبا حاتم الرازي إذا قال في رجل (يكتب حديثه) أنه عنده ليس بحجة.

وقال في الميزان (٢/ ٣٨٥) : ومن ذلك قوله «أي أبو حاتم» (يكتب حديثه أي: ليس هو بحجة.

وقال فيه أيضاً (٤/ ٣٤٥) : قول أبو حاتم : (يكتب حديثه) مع أن قول

أبي حاتم هذا ليس بصيغة توثيق ولا هو بصيغة إهدار[1].

وقال رحمه الله في الميزان (٢/ ٣٨٥) : قول أبو حاتم (شيخ) : فقوله هو شيخ ليس هو عبارة جرح ،ولهذا لم أذكر في كتابنا أحداً ممن قال فيه ذلك، ولكنها أيضاً ما هي عبارة توثيق، بالاستقراء يلوح لك أنه ليس بحجة.

قال رحمه الله في الموقظة (ص٨٣) : وبالاستقراء إذا قال أبو حاتم (ليس بالقوي) يريد بها: أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوي الثابت.

وقال في الموقظة (ص٨٣) : قول البخاري (سكتوا عنه) فظاهرها أنهم ما تعرضوا له بجرح ولا تعديل وعلمنا مقصده بها بالاستقراء : أنها بمعنى تركوه.

قال الذهبي في السير (١٢/ ٤٤١) : حتى أنه قال «أي البخاري»: إذا قلت فلان في حديثه نظر، فهو متهم واهٍ.

وقال في الموقظة (ص٨٣): وكذا عادته إذا قال: (فيه نظر) بمعنى أنه متهم، أو ليس بثقة فهو عنده أسوأ حالاً من الضعيف.

وقال في الميزان (٢/ ٤١٦) : وقد قال البخاري (فيه نظر) ولا يقول هذا إلا فيمن يتهمه (غالباً).

وقال في الميزان (٣/ ٥٢) : قل أن يكون عند البخاري رجل فيه نظر إلا وهو متهم.

وقال في نقده لبيان الوهم والإيهام (ص٨٩) :

قال البخاري : أحسن شيء فيه حديث رباح، فقول البخاري: أحسن لايقتضي تحسينه فما هو إلا ضعيف.

---

(١) انظر في الكلام على قوله (يكتب حديثه) الجرح والتعديل (١/ ١:١٣٣) والصارم المسلول على شاتم الرسول لشيخ الإسلام ص٥٧٧ وانظر الفتاوى (٢٤/ ٣٥٠).

وقال في الميزان (٢/ ٢٠٢) : إذا قال البخاري : (منكر الحديث) أي لاتحل الرواية عنه. وانظر أيضاً (١/ ٦).

وقال رحمه الله في الموقظة (ص٨٣) : والبخاري قد يطلق على الشيخ ليس بالقوي، ويريد أنه ضعيف.

قال في الموقظة (ص٨٢) : قال النسائي : قولنا (ليس بالقوي) ليس بجرح مفسد.

قال في السير (٩/ ٣٩٨) : قال أحمد بن حنبل: ما رأيت أفضل من حسين الجعفي - يريد بالفضل: التقوى والتأله - هذا عرف المتقدمين.

قال في السير (١٠/ ٦٣٤) : قول أبي بكر بن الجعابي (عنده عجائب) عبارة محتملة للتليين فلا تقبل إلا مفسرة.

قال في السير (١٣/ ٣٥٥) : في قول ابن أبي حاتم : (وتكلموا فيه) هذا جرح غير مفسر فلا يُطرح به مثل هذا العالم.

قال في الميزان (٢/ ٣٩٣) : قال ابن حبان (كان يخطىء) وهذا لايستقيم أن يقوله الحافظ إلا فيمن روى عدة أحاديث، فأما عبدالله هذا فهذا الحديث أول ما عنده وآخره.

قال في الميزان (٢/ ٤٠) : في ترجمة الربيع بن حبيب البصري (قول الدارقطني فيه (لايترك) ليس بتجريح له.

وقال رحمه الله في الميزان (٢/ ٥٧) : في ترجمة روح بن أسلم الباهلي: قال ابن المديني: ذهب حديثه يعني ضاع كذا فسره محمد بن عثمان بن أبي شيبة.

وقـال رحمه الله في السيـر (١٢/ ٥٢٣) : يحتمل أنـه أراد بحسن الحـديث الإتقـان، أو أنه يتبع المتـون المليحة فيـرويها، أو أنـه أراد علو الإسنـاد، أو نظافـة الإسنـاد، وتركـه روايـة الشاذ والمنكـر والمنسوخ ونحـو ذلك، فهـذه أمـور تقضي للمحدِّث إذا لازمها أن يُقال: ما أحسن حديثه.

وقال في السير (٤/ ٣٠٩) : قول الشعبي (كذبت) كأنه أراد بها أخطأت[1].

وقال في السير (٥/ ٢٧٢) : ...جرير عن مغيرة، قـال الشعبي: قتادة حاطب ليل، قال: يحيـى بن يوسف الـزمي: ثنا ابن عيينة، قـال لي عبدالكـريم الجوزي: ياأبـا محمد تـدري ما حـاطب ليل؟ قلت: لا. قـال: هو الـرجل يخـرج في الليل فيحتطب، فيضع يده على أفعى فتقتله. هذا مثل ضربته لك لطالب العلم أنه إذا حمل من العلم ما لا يطيقه قتله علمه كما قتلت الأفعى حاطب الليل.

وقال فـي الميزان (١/ ٧٠) : قـال ابن عدي: معنـى قول ابن معيـن (يكتب حديثه) أنه في جملة الضعفاء.

قال في السير (١٦/ ٧٠) : فمن هذا الـوقت بل وقبله صار الحفـاظ يطلقون هـذه اللفظـة على الشيـخ الـذي سماعـه صحيـح بقـراءة متقن وإثبـات عـدل، وترخصـوا في تسميتـه بالثقة، وإنمـا الثقة فـي عرف أئمة النقـد كانـت تقع على العدل فـي نفسه، المتقن لمـا حمله، الضـابط لما نقـل، وله فهم ومعـرفة بـالفن، فتوسع المتأخرون.

قال رحمـه الله في الميزان (٣/ ١٧٨) : قال ابن عيينـة: جالسته كـم مرة فلم أحفظ عنه شيئاً، فهذا تغفل من العقيلي إذ ظن أن هذه العبارة تليين، لا، والله.

---

(١) قال ابن حبان في الثقات (٦/ ١١٤) : أهل الحجاز يسمون الخطأ كذبا ا هـ.

وقال في تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٧٩) : قال الخطيب: حدَّثني محمد بن عبدالله أنه قال: موسى بن هارون سماني (المفيد) قلت «الذهبي»: في هذه العبارة أول ما استعملت لقباً في هذا الوقت قبل الثلاث مائة، والحافظ أعلى من المفيد في العرف، كما أن الحجة فوق الثقة.

❑ ❑ ❑

القسم السابع : كلامه في كتب الرجال وغيرها

تقـدَّم سـابقاً (فـي آداب الطلب) كـلامـه على الصحيحيـن والكتب الستـة وسنن البيهقي فننقله هنا للمناسبة.

قال رحمـه الله في السير (١٣/ ٣٢٣) : وإنما شـأن المحدِّث اليـوم الاعتناء بالدواوين الستة ومسند أحمد وسنن البيهقي وضبط متونها وأسانيدها.

وقال في السير (١٩/ ٣٣٩) : فعليك يا أخي بتدبـر كتاب الله وبإدمان النظر في الصحيحين وسنن النسائي ورياض النواوي وأذكاره تفلح وتنجح.

وقال في تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٣٠) : لقد تفانى أصحاب الحديث... إلى أن قال (وأدمن النظر في الصحيحين).

وقال في ميزان الاعتدال (١/ ٦٤١) : ولولا هيبة الجـامع الصحيح لعدوه في منكرات خالد بن مخلد.

وقال غفر الله له في السير (١٢/ ٥٦٨) عن صحيح مسلم: «هو كتاب نفيس كامل في معناه فلما رآه الحفَّاظ أعجبوا به».

وقال فـي الميزان (٣/ ١٧٥) : ولا يفرح بـذكر ابن حبـان له في الثقـات فإن قاعدته معروفة من الاحتجاج بمن لا يعرف[1].

وقال رحمه الله في السير (١٨/ ٢٠٣) : رتبة الموطأ أن يـذكر تلو الصحيحين

---

(١) انظر كـلام الإمام العلامة عبـدالرحمن المعلمي فـي كتابه التنكيل (١/ ٤٥٠) في بيـانه لدرجات توثيق ابن حبان ففيه تفصيل دقيق لا تراه لغيره، رحمه الله.

مع سنن أبـي داود والنسائي.. وإن للموطأ لـوقعاً في النفـوس ومهابة فـي القلوب لايوازيها شيء.

وقـال رحمه الله في السيـر (٨/ ٥٢) : في المـوطأ عـدة مـراسيل أيضـاً عن الزهري ويحيى الأنصـاري وهشام بن عروة، عمل الإمام الـدارقطني أطراف جميع ذلك في جزء كبير فشفى وبين.

وقال رحمـه الله في الميزان (١/ ٢) : مصنف العقيلي في الضعفـاء مصنف مفيد.

وقال رحمـه الله في الميزان (١/ ٢) : وكتاب ابـن عدي (الكامل) هـو أكمل الكتب وأجلُّها في ذلك.

وقال رحمـه الله في السير (١٦/ ١٥٥) : يذكـر في الكامل كل مـن تكلم فيه بأدنى شيء ولـو كان من رجال الصحيحيـن ولكنه ينتصر له إذا أمكـن ويروي في الترجمـة حديثاً أو أحـاديث مما استنكـر للرجل وهـو منصف في الرجـال بحسب اجتهاده.

وقال في الميزان (١/ ٦٢٩) : من عيوب كـامل بن عدي : يأتي في تـرجمة الرجل بخبر باطل لايكون حدث به قط وإنما وضع من بعده.

وقال رحمـه الله في الميزان (١/ ٥) : له (أي أبو الفتـح الأزدي) مصنف كبير إلى الغـاية في المجـروحين جمع فأوعى وجـرح خلقاً بنفسـه لم يسبقه أحـد إلى التكلم فيهم وهو المتكلم فيه.

وقـال رحمه الله في السيـر (١٦/٣٤٨) : وعليـه «أي أبو الفتـح الأزدي» في كتابه في الضعفـاء مؤاخذات فإنه ضعف جمـاعة بلا دليل بل قد يكـون غيره قد وثقهم.

وقال في الميزان (١/ ١٦) : وقد أورده العلامة أبو الفرج ابن الجوزي في الضعفاء ولم يذكر فيه أقوال من وثقه، وهذا من عيوب كتابه، يسرد الجرح، ويسكت عن التوثيق.

وقال رحمه الله في السير (١٢/ ٥٠٦) **عن العجلي** : له مصنف مفيد في الجرح والتعديل طالعته وعلقت منه فوائد تدل على تبحره بالصنعة وسعة حفظه.

وقال في تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٦٠): أحمد العجلي حدث عنه ولده بمصنفه في الجرح والتعديل وهو كتاب مفيد يدل على سعة حفظه.

وقال في السير (١٣/ ٣٧٧) عن كتاب الخليلي «الإرشاد»: للخليلي أوهام كثيرة في كتابه كأنه أملاه من حفظه.

وقال أيضاً في السير (١٧/ ٦٦٦) : كان ثقة حافظاً عارفاً بالرجال والعلل، كبير الشأن، وله غلطات في إرشاده.

وقال في السير (١١/ ٤٦٩) : عن محمد بن عبدالله بن عمار: له كتاب جليل في معرفة الرجال والعلل.

وقال في السير (١٣/ ٢٦٤) : عن عبدالرحمن بن أَبي حاتم : له كتاب نفيس في الجرح والتعديل أربع مجلدات.

قال رحمه الله في السير (٢١/ ٢٠٠) : صنف أبو الحسن بن القطان كتاباً نفيساً في مجلدين سماه الوهم والإيهام وفيما وقع من الخلل في الأحكام الكبرى لعبدالحق، يناقشه فيه فيما يتعلق بالعلل وبالجرح والتعديل طالعته وعلقت منه فوائد جليلة.

وقال في السير (١٦/ ٧٣) : عن الرامهرمزي : مصنف كتاب (المحدث الفاصل بين الراوي والداعي في علوم الحديث) وماأحسنه من كتاب.

وقال في السير (١٤/ ١٩٩) : وللساجي مصنف جليل في علل الحديث يدل على تبحره وحفظه ولم تبلغنا أخباره كما في النفس وقد هم بمن أدخل عليه. وانظر أيضاً في تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٠٩).

وقال رحمه الله في الموقظة (ص٥٢) : إن كانت العلة غير مؤثرة بأن يرويه الثبت على وجه ويخالفه واهٍ فليس بمعلول، (وقد ساق الدارقطني كثيراً من هذا النمط في كتاب العلل فلم يصب) لأن الحكم للثبت.

وقال في التذكرة (٣/ ٩٩٣) : وإذا شئت أن تتبين براعة هذا الإمام «الدارقطني» الفرد فطالع العلل له فإنك تندهش ويطول تعجبك.

وقال في تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٧٩) : عن عباس بن محمد بن حاتم : كتابه في الرجال عن ابن معين مجلد كبير نافع ينبيء عن بصره بهذا الشأن.

وقال رحمه الله في السير (١١/ ٣٢٩) في كلامه عن مسند الإمام أحمد: ثم ما يلزم من هذا القول أن ما وجد فيه أن يكون حجة ففيه جملة من الأحاديث الضعيفة مما يسوغ نقلها ولايجب الاحتجاج بها وفيه أحاديث معدودة شبه موضوعة، ولكنها قطرة في بحر، وفي غضون المسند زيادات جمة لعبدالله بن أحمد(١).

وقال غفر الله له في السير (١٣/ ٢٧٤) عن جامع الإمام الترمذي : في الجامع علم نافع وفوائد غزيرة ورؤوس المسائل وهو أحد أصول الإسلام ، لولا ما كدره بأحاديث واهية بعضها موضوع وكثير منها في الفضائل.

---

(١) انظر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية على المسند في منهاج السنة (٧/ ٩٧) تحقيق محمد رشاد سالم، والفروسية لابن القيم ص١٣٧.

وقال غفر الله له في تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٣٤) : قال أبو نصر عبدالرحيم بن عبدالحق اليوسفي: الجامع «أي للترمذي» على أربعة أقسام: قسم مقطوع بصحته، وقسم على شرط أبي داود والنسائي كما بينا، وقسم أخرجه وأبان علته، وقسم رابع أبان عنه.

وقال رحمه الله في السير (١٣/ ٢٧٨) : كان ابن ماجه حافظاً ناقداً صادقاً واسع العلم وإنما غض من رتبة سننه ما في الكتاب من المناكير، وقليل من الموضوعات، وقول أبي زرعة ــ إن صحَّ ـ فإنما عنى بثلاثين حديثاً، الأحاديث المطرحة الساقطة، وأما الأحاديث التي لاتقوم بها حجة، فكثيرة لعلها نحو الألف.

وقال في تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٣٦) : سنن أبي عبدالله «ابن ماجه» كتاب حسن لولا ما كدره أحاديث واهية ليست بالكثيرة.

قال في السير (١٤/ ١٣١) : قال ابن الأثير: سأل أميرٌ أبا عبدالرحمن عن سننه: أصحيح كله؟ قال: لا. قال: فاكتب لنا منه الصحيح، فجرّد المجتنى (بالنون).

قلت «الذهبي» : هذا لم يصح بل المجتنى اختيار ابن السني.

قال في السير (١٣/ ٢١٣) : قال أبو داود: ذكرت في السنن الصحيح وما يقاربه فإن كان فيه وهن شديد بينته.

قلت «الذهبي» : فقد وفّى رحمه الله بذلك بحسب اجتهاده وبين ما ضعفه شديد ووهنه غير محتمل، وكاسر[1] عن ما ضعفه خفيف محتمل فلا يلزم من سكوته والحالةهذه عن الحديث أن يكون حسناً عنده ولاسيما إذا حكمنا على

(١) أي غض.

حد الحسن باصطلاحنا المولد الحادث الذي هو في عرف السلف يعود إلى قسم من أقسام الصحيح الذي يجب العمل به عند جمهور العلماء أو الذي يرغب عنه أبو عبدالله البخاري ويمشيه مسلم، وبالعكس، فهو داخل في أدنى مراتب الصحة فإنه لو انحط عن ذلك لخرج عن الاحتجاج ولبقي متجاذباً بين الضعف والحسن، فكتاب أبي داود أعلى ما فيه من الثابت ما أخرجه الشيخان، وذلك نحو من شطر الكتاب، ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين ورغب عنه الآخر ثم يليه مارغبا عنه، وكان إسناده جيداً سالماً من علة وشذوذ ثم يليه ما كان إسناده صالحاً وقَبِلَه العلماء لمجيئه من وجهين ليِّنيْن فصاعداً، يعضد كل إسناد منهما الآخر، ثم يليه ما ضعف إسناده لنقص حفظ راويه فمثل هذا يمشيه أبو داود ويسكت عنه غالباً، ثم يليه ما كان بين الضعف من جهة راويه فهذا لايسكت عنه بل يوهنه غالباً وقد يسكت عنه بحسب شهرته ونكارته، والله أعلم.

وقال في السير (١٢/ ٢١٥) : كان أبو داود مع إمامته في الحديث وفنونه من كبار الفقهاء فكتابه يدل على ذلك.

وقال رحمه الله في تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٤٢) : ولا ريب أن في المستدرك أحاديث كثيرة ليست على شرط الصحة، بل فيها أحاديث موضوعة شان المستدرك بإخراجها....

وقال في السير (١٧/ ١٧٥) :

بل في المستدرك شيء كثير على شرطهما وشيء كثير على شرط أحدهما ولعلَّ مجموع ذلك ثلث الكتاب، بل أقل فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما وفي الباطن لها علل خفية مؤثرة، وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيد وذلك نحو ربعه، وباقي الكتاب مناكير وعجائب، وفي غضون ذلك أحاديث نحو المئة يشهد القلب ببطلانها، كنت

أفردت منها جـزءاً وحديث الطير بالنسبـة إليها سماء وبكل حال فهـو كتاب مفيد قد اختصرته، ويعوز عملاً وتحريراً[١].

وانظـر تـذكـرة الحفــاظ (٣/ ١٠٤٥) وانظـر ميـزان الاعتـدال (٣/ ٥٠٠) و (٣/ ٦٠٨)[٢].

وقـال رحمه الله في السيـر (١٨/ ١٦٥) عن الحـافظ البيهقي : عمـل السنن الكبير في عشر مجلدات ليس لأحد مثله.

وقال أيضاً (١٨/ ١٦٨) : تصانيف البيهقي عظيمة القـدر غزيرة الفوائد، قل من جوّد تـواليفه مثل الإمام أبي بكـر، فينبغي للعالـم أن يعتني بهؤلاء، سيمـا سننه الكبير[٣].

وقال في تذكـرة الحفاظ (٣/ ١١٣٢) عن البيهقي : عمل كتباً لم يسبق إلى تحريرها.

قـال في السيـر (١٥/ ٤٢٥) : عن عبـدالله بـن يعقوب الحـارثـي: قـد ألَّف

---

(١) وهذا يـدلك على أن الإمام الـذهبي رحمه الله لا يـدل سكوته علـى موافقة الحـاكم في التصحيح لأنه أخبـر هنا أن المستدرك يحتاج إلى عمـل وتحرير وأيضاً أنـه رحمه الله لم يذكـر في المقـدمة لتلخيصـه أن ما سكت عليـه فأنا مقـر للحاكـم، ومما يـدل أيضاً أن الكثير من تـلاميذ الذهبي كابن كثيـر مثلاً عندما ينقلـون عن الحاكم لايذكـرون أنه وافقه الحـافظ الـذهبي، وللمـزيد انظـر كلام الشيـخ مقبل بن هـادي الـوادعي حفظـه الله في (المقترح فـي أجوبـة بعض أسئلة المصطلح) ص١٢٧، فقـد قرر هـذه المسألـة وبينها وقال: الذي ينبغي أن يقوله الكاتب: صححه الحاكم وسكت عليه الذهبي.

(٢) إذا أردت المزيد عن مستدرك الحاكم فـانظر رحمك الله: الفروسية لابن القيم ص١٣٦، زاد المعاد (١/ ٣٦٤) المنار المنيف ص٢١.

(٣) انظر الرد على البكري لشيخ الإسلام، ص٢٠.

مسنداً لأَبـي حنيفة الإمام وتعـب عليه ولكن فيـه أوابد مـا تفوه بها الإمـام راجت على أبي محمد.

وقـال رحمه الله في السيـر (١٤/ ٢٣٩) عن ابن الجـارود : صاحـب كتاب «المنتقى في السنن» مجلد واحـد في الأحكام، لا ينزل فيه عن رتبـة الحسن أبداً، إلا في النادر في أحاديث يختلف فيها اجتهاد النقاد.

وقال رحمه الله في السير (١٢/ ٤٧٦) في يعقوب بن شيبة : صاحب المسند الكبير العـديم النظيـر المعلل الذي تـم في مسانيـده نحو من ثـلاثين مجلـداً ولو كمل لجاء في مائة مجلد.

وقال أيضاً في (١٢/ ٤٧٧) : ويذكر أولاً سيـرة الصحابي مستوفاة، ثـم يذكر مـا رواه ويوضح علـل الأحاديـث، ويتكلم على الـرجال، ويجـرح ويعدل بكـلام مفيد عذب شافٍ بحيث أن الناظر في مسنده لا يمل منه ولكن قلّ من روى عنه.

وانظر أيضاً في تذكرة الحفا ظ (١/ ٥٧٧).

وقـال رحمه الله في السيـر (٨/ ١٦٢) : قـد صنف أبـو عبيد كتـاب «غـريب الحديث» وما تعـرض لأخبار الصفات الإلهية بتأويل أبداً ولا فسـر عنها شيئاً، وقد أخبر بأنه ما لحق أحداً يفسرها.

ونقل في السيـر (١٠/ ٥٠٢) عن إبـراهيـم الحـربي قـولـه فـي أبي عبيـد : أضعف كتبه كتـاب «الأَموال» يجيء إلى باب فيـه ثلاثون حديثـاً وخمسون أصلاً عن النبـي فيجيء بحديـث، حديثين يجمعهمـا من حـديث الشام، ويتكلـم في ألفاظهما، وليس له كتاب كغريب المصنف.

قال فـي السير (١٣/ ٣٦١) عن كتـاب غريب الحـديث لإبراهيم الحـربي: كتاب نفيس كامل في معناه.

وقال في تـذكرة الحفاظ (٤/ ١٣٠٨) : الجوزقـاني مصنف كتاب الأَبـاطيل وهو محتـو على أحاديث موضـوعة وواهية طالعتـه، واستفدت منه مع أوهـام منه، وقد بين بطلان أحاديث واهية بمعارضة أحاديث صحاح لها.

قال في السير (١١/ ٢٩١) : من نظر في كتاب السنـة لأبي بكر الخلال رأى فيه علماً غزيراً ونقلاً كثيراً.

وقال في تذكرة الحفاظ (٤/ ١٢٠٤) : وهو الكتاب الملقب بمستقر الأوهام، قلت: ملكته وهو كتاب نفيس يدل على تبحر ابن ماكولا و إمامته.

قـال رحمه الله فـي تـذكرة الحفـاظ (٣/ ١٠٠٠) : له (أي أبـو زرعة الـرازي الصغير) تصانيف كثيرة يروي فيها المناكير كغيره من الحفاظ ولايبين حالها وذلك مما يزري بالحافظ.

وقال في السير (١١/ ٣٣١) : جمع أبو بكـر الخلال سائر ما عنـد هؤلاء من أقوال أحمد وفتاويـه وكلامه في العلل والرجال والسنـة والفروع حتى حصل عنده من ذلك ما لا يوصف كثرة.

وقال في ميـزان الاعتدال (٣/ ٢٠٩) : العجب من الخطيب كيـف روى هذا وعنده أحاديث من نمطه ولا يبين سقوطها في تصانيفه[١].

وقـال في السيـر (١٦/ ٢٧٩) : قـد كـان أبـو الشيخ مـن العلمـاء العـاملين صاحب سنة واتباع لولا ما يملأ تصانيفه بالواهيات.

وقال في السير (١٧/ ٣٣) : قال الحافـظ أبو القاسم بن عساكـر : لابن منده في كتاب (معرفة الصحابة) أوهام كثيرة. انظر تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٣٣).

---

(١) انظر كلام شيخ الإسلام في رده على البكري ص٢٠.

وقال رحمه الله في تذكرة الحفاظ (٣/ ١١٢٩) : قال ابن حزم : (التمهيد) لصاحبنا أبي عمر لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله أصلاً فكيف أحسن منه.

وقال في التذكرة (٢/ ٥٧١) : للأثرم كتاب نفيس في السنن يدل على إمامته وسعة حفظه.

وقال في السير (٦/ ١١٦) : ولا ريب أن ابن إسحاق كثر وطول بأنساب مستوفاة اختصارها أملح وبأشعار غير طائلة حذفها أرجح، وبآثار لم تصحح مع أنه فاته شيء كثير من الصحيح لم يكن عنده فكتابه محتاج إلى تنقيح وتصحيح ورواية ما فاته[1].

وأما مغازي موسى بن عقبة فهي في مجلد ليس بالكبير سمعناها وغالبها صحيح ومرسل جيد لكنها مختصرة تحتاج إلى زيادة بيان وتتمة.

وقد أحسن في عمل ذلك الحافظ البيهقي في تأليفه المسمى بكتاب (دلائل النبوة) وقد لخصت أنا الترجمة النبوية والمغازي المدنية في أول تاريخي الكبير وهو كامل في معناه إن شاء الله.

وقال رحمه الله في السير (٧/ ٥٢) : أشار يحيى القطان إلى ما في السيرة من الواهي من الشعر ومن بعض الآثار المنقطعة المنكرة، فلو حذف منها ذلك لحسنت، وثم أحاديث جمة في الصحاح والمسانيد مما يتعلق بالسيرة والمغازي ينبغي أن تضم إليها وترتب، وقد فعل غالب هذا الإمام أبو بكر البيهقي في دلائل النبوة له.

وقال رحمه الله في السير (١٢/ ١٨٠) عن الفسوي : له تاريخ كبير جم الفوائد.

---

(١) انظر في الميزان (٣/ ٤٦٩).

وقال في السير (١٣/ ٣١٤) : لأبي زرعة الدمشقي تاريخ مفيد في مجلد.

وقال في السير (١٦/ ١١٨) : كان ابن حزم يثني على صحيحه «أي صحيح ابن السكن» المنتقى وفيه غرائب.

وقال في السير (١٩/ ١٢٤) : جمع أبو بكر الخلال ما وقع له من علل الأحاديث التي تكلم عليها الإمام أحمد، فجاء في ثلاثة مجلدات وفيه فوائد جمة.

وقال في السير (٢١/ ١٩٩) عن عبدالحق الأشبيلي : عمل الجمع بين الصحيحين بلا إسناد على ترتيب مسلم وأتقنه وجوده.

وقال رحمه الله أيضاً في السير (١١/ ٤٩٢) عن أحمد بن خيثمة: صاحب التاريخ الكبير الكثير الفائدة. وقال عنه في (ص٤٩٣): له كتاب التاريخ الذي أحسن تصنيفه وأكثر فائدته فلا أعرف أغزر فوائد منه.

وقال في الميزان (٣/ ٥٩٦) : عن محمد بن عبدالله الموصلي: له تاريخ مفيد.

وقال في سير أعلام النبلاء (١٣/ ٥٣) عن حنبل ابن عم الإمام أحمد: له تاريخ مفيد رأيته وعلقت منه.

وقال الحافظ في السير (١٣/ ٤٤٤) عن أحمد الأبار: له تاريخ مفيد رأيته.

وقال الذهبي في السير (٢٠/ ٢١٦) عن القاضي عياض المالكي: تواليفه نفيسة وأجلها وأشرفها (كتاب الشفا) لولا ما قد حشاه بالأحاديث المفتعلة عمل إمام لانقد له في فن الحديث ولا ذوق، والله يثيبه على حسن قصده، وينفع بشفائه وقد فعل وكذا فيه من التأويلات البعيدة ألوان، ونبينا غنى بمدحه التنزيل عن الأحاديث وبما تواتر من الأخبار عن الآحاد وبالآحاد النظيفة الأسانيد عن

الـواهيات، فلمـاذا يا قـوم نتشبع بـالمـوضوعـات فيتطرق إلينـا مقـال ذوي الغل والحسد؟ ولكـن من لايعلم معذور، فعليك يـا أخي بكتاب دلائل النبـوة للبيهقي فإنه شفاء لما في الصدور وهدى ونور.

وقال في تذكـرة الحفاظ (٤/ ١٣٤٩) عن السهيلي : صنف كتاب (الروض الأنف) كالشرح للسيرة النبـوية فأجاد وأفاد وذكر أنه استخرجـه من مائة وعشرين مصنفاً.

وقـال في التـذكـرة (٣/ ٧٨٢) عـن ابن المنـذر :صـاحب الكتب التـي لم يصنف مثلها ككتـاب المبسوط في الفقـه، وكتاب الإشراف في اختـلاف العلماء وكتاب الإجماع.

قال في الميزان (٢/ ٦٣٩) : لم يصح إسناد كتاب (الحيدة) إلى عبدالعزيز الكناني فكأنه وضع عليه[1] .

قال الحافظ الـذهبي في السير (١٢/ ٦٨) : أصل المدونة أسئلـة سألها أسد ابن الفـرات لابن القـاسم، فلما ارتحـل سحنون بهـا عرضهـا على ابن القـاسم، فأصلـح فيها كثيـراً وأسقط ثم رتبهـا سحنون وبـوبهـا واحتج لكثيـر من مسائلهـا بالآثار من مروياته مـع أن فيها أشياء لا ينهض دليلها، بل رأي محض، وحكوا أن سحنون في أوائل الأمر علّم عليها وهمّ بإسقاطهـا وتهذيب المدونة فأدركته المنية رحمـه الله، فكُبرا المـالكية يعـرفون تلـك المسائل ويقـررون منها مـا قدروا عليـه ويوهنون ما ضعف دليله، فهي لها أسوة بغيرها من دواوين الفقه.

---

(١) قال في الميـزان (٣/ ٥١٧): ويغلب على ظني أنه هو (أي محمد بـن الحسن بن أزهر) الذي وضع كتاب الحيدة، فإني لأستبعد وقوعه.

وقال في السير (١٢/ ٥٠١) : عن محمد بن عبدالله بن الحكم : له مصنف في أدب القضاة مفيد.

وقال في السير (١٣/ ٢٤٥) : مسائل حرب من أنفس كتب الحنابلة وهو كبير في مجلدين.

وقال الذهبي في السير أيضاً (١٦/ ٢٨٤) : عن ابن القفال الشاشي القاسم الذي صنف التقريب: وهو كتاب مفيد قليل الوقوع.

وقال في السير (١٧/ ٥٢٦) : ابن شعيب مصنف شرح كتاب الفروع لابن الحداد وهو من أنفس كتب المذهب.

وقال أيضاً في السير (١٧/ ٥٨٧) : أبو الحسين البصري : له كتاب المعتمد في أصول الفقه من أجود الكتب[1].

وقال أيضاً في السير (٢٠/ ١٠٥) : للمازري شرح لكتاب التلقين لعبدالوهاب المالكي في عشرة أسفار هو من أنفس الكتب.

وقال أيضاً في السير (٢١/ ٣٠٤) : إبراهيم بن منصور العراقي صنف شرحاً للمهذب مفيداً.

وقال في تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠١١) : للمعافي (ابن زكريا) تفسير كبير في ست مجلدات فيه مخبئات وفوائد نفيسة... وله كتاب (الجليس والأنيس) فيه عجائب. وانظر السير (١٦/ ٥٤٦).

---

(١) اعلم وفقك الله أن أبا الحسين البصري أحد أئمة المعتزلة فانتبه وكتابه هذا من أهم كتب الأصول اعتمد عليه كثير ممن جاء بعده من الأصوليين وهو شرح لكتاب العمد للقاضي عبدالجبار المعتزلي، وقد طبع الكتاب بتحقيق محمد حميد الله عام ١٣٨٤هـ.

وقال في السير (١٣/ ٢٦٤) عن أبي حاتم: له تفسير كبير في عدة مجلدات عامته آثار بأسانيده من أحسن التفاسير[١].

وقال في الميزان (٤/ ٧٨): عن الزمخشري: صالح لكنه داعية إلى الاعتزال أجارنا الله ـ فكن حذراً من كشافه.

وقال رحمه الله في السير (١٤/ ٢٣٦): عن أبي الحسن القمي: له كتاب أحكام القرآن كتاب نفيس.

وقال في تذكرة الحفاظ (٢/ ٧١١): قال أبو بكر الخطيب: له أي (ابن جرير) كتاب التفسير الذي لم يصنف مثله، وكتاب تهذيب الآثار لم أر مثله في معناه، لكن لم يتمه[٢].

وقال في السير (١١/ ٥١١) عن علي بن حجر الحافظ: له مصنفات مفيدة، منها كتاب أحكام القرآن.

وقال في السير (١٩/ ٣٣٩): أما الإحياء ففيه من الأحاديث الباطلة جملة وفيه خير كثير لولا ما فيه من آداب ورسوم وزهد من حرائق الحكماء ومنحرفي الصوفية نسأل الله علماً نافعاً.

وقال في السير (١٨/ ٥٠٩):

بالغ أبو إسماعيل (الهروي) في ذم الكلام على الاتباع فأجاد، ولكنه له نفس عجيب لايشبه نفس أئمة السلف في كتابه (منازل السائرين) ففيه أشياء مطربة وفيه أشياء مشكلة ومن تأمله لاح له ما أشرت إليه، وقال أيضاً (ص٥١٠): وفي منازله إشارات إلى المحو والفناء وإنما مراده بذلك الفناء هو

---

(١) انظر منهاج السنة لابن تيمية رحمه الله (٧/ ١٣).

(٢) انظر منهاج السنة لابن تيمية رحمه الله (٧/ ١٣).

الغيبة عن شهود السوى ولم يرد محو السوى في الخارج ويا ليته لا صنف ذلك[1].

وقال في السير (١٨/ ٥١٤) عن أبي إسماعيل الهروي : غالب ما رواه في كتاب (الفاروق) صحاح وحسان[2].

قال في السير (١٧/ ٤٧٥) : المرزوقي له شرح الحماسة في غاية الحسن.

وقال رحمه الله في السير (١٧/ ٨١) : في الصحاح «للجوهري» أوهام قد عمل عليها حواش.

وقال الذهبي في السير (١٢/ ١٩) عن ابن السكيت: (إصلاح المنطق) كتاب نفيس مشكور في اللغة.

وقال أيضاً في السير (١٠/ ٢٠٧) :

قال أبو حاتم السجستاني : كان الأَخفش قدرياً رجل سوء كتابه في المعاني صويلح وفيه أشياء في القدر.

وقال رحمه الله في السير (١٧/ ٥٦٩) عن أحمد بن محمد الطلمنكي : رأيت له كتاباً في السنة في مجلدين عامته جيد، في بعض تبويبه ما لا يوافق عليه أبداً مثل: باب الجَنْب لله وذكر فيه : ﴿يا حسرتى على ما فرطت في جنب الله﴾ فهذه زلة عالم[3].

وقال في السير (١٦/ ٢٨٨) في ترجمة الحسين المساسرجي : حدث بكتاب جلود السباع في خمسة أجزاء تأليف مسلم عنه وهو كتاب نفيس بالمرة.

---

(١) انظر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة (٥/ ٣٤٢، ٣٥٨).

(٢) انظر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة (٥/ ٣٤٢، ٣٥٨).

(٣) انظر كلام أهل العلم في ذلك في كتاب (صفات الله عز وجل الواردة في الكتاب والسنة) لعلوي بن عبدالقادر السقّاف ص٨٢.

القسم الثامن : كلامه في الرجال

كنت أود أن أضع في هذا القسم أقواله رحمه الله في الرجال التي تمر علي في تراجم رواة أُخر لكن لطول ذلك وكثرتها واحتياجها إلى تحرير فلعلها تفرد في رسالة صغيرة إن كتب الله في العمر بقية والله الموفق.

قال رحمه الله في السير (٤/ ٢٢١) : مراسيل سعيد (بن المسيب) محتج بها.

قال في الميزان (٢/ ٣٥٧) : قال يحيي القطان ما وجدت رجلاً اسمه عاصم إلا وجدته رديء الحفظ.

وقال في الميزان (٢/ ٣٥٠) : قال ابن علية : كل من اسمه عاصم في حفظه شيء.

وقال في ديوان الضعفاء والمتروكين (ص٢٠٤): قال ابن عيينة : كل من اسمه عاصم في حفظه شيء.

وقال في السير (٧/ ١٨١) : لا يعرج على قول القائل: كل من اسمه عاصم ففيه ضعف.

وقال في السير (١٠/ ٩٦) : ترك البخاري الاحتجاج بالشافعي إنما هو لا لمعنى يوجب ضعفه لكن غنى عنه بما هو أعلى منه.

وقال في السير (١٠/ ١٢٥) : روى أبو طالب عن أحمد قال: أبو سلمة الخزاعي والهيثم وأبو كامل كان لهم بصر بالحديث والرجال ولايكتبون إلا عن الثقات.

قال فـي تذكـرة الحفاظ (٢/ ٦٦٧) : قال ابـن عدي...: وهـذا موجـود في البغداديين خاصة، وفـي حديث ثقاتهم وأنهم يرفعون الموقـوف ويصلون المرسل ويزيدون في الأسـانيد قلت (الذهبي): ربمافعلوا إذا ثبت ذلـك عندهم (الرفع أو الوصل) ولا ريب أن هذا ترخص لاينبغي.

وقال في الميزان (٤/ ٤١٠) : الإرسال في الشاميين كثيـر الوقوع يروون عمن لم يلحقوهم.

انظر أيضاً في السير (٤/ ٤٨٨).

وقال في الميزان (٣/ ٦١٣) : شيوخ شعبة نقاوة إلاَّ النادر منهم.

وقال في الميزان (٤/ ٥٤٠) : شيوخ شعبة جياد.

وقال في ديوان الضعفاء(ص٦٣) : شيوخ شعبة ثقات[١].

وقال في الميزان (٤/ ٥٩٧) : شيوخ حريز بن عثمان وثقوا.

وقال رحمـه الله في الميزان (٣/ ٥٤٥) : قال أبـو حاتم : شيوخ سليمـان بن حرب ثقات.

وقال في المغنـي في الضعفاء (٢/ ٥٧٩) في تـرجمة محمد بـن أبي رزين عن أمه: ما روى عنه سوى سليمان بن حرب لكن شيوخه ثقات.

وقال رحمه الله في المغني في الضعفاء (١/ ٦١) : النسائي نظيف الشيوخ.

وقال في المغني في الضعفاء (١/ ١٠٩) ما في الضعفاء بُشير[٢].

---

(١) قـال في الميـزان (٣/ ٦٣٥) هو (أي محمـد بن عبيـدالله بـن ميسرة) مـن شيوخ شعبـة المجمع على ضعفهم.

(٢) أي لا يوجد فيمن اسمه بُشير (بضم الباء) ضعيف.

قال رحمه الله في الموقظة (ص٧٩) : من أخرج له الشيخان على قسمين :

أحدهما : ما احتجا به في الأصول. وثانيهما : من خرجا له متابعة وشهادة واعتباراً فمن احتجا به أوأ حدهما ولم يوثق ولا غمز؛ فهو ثقة حديثه قوي.

ومن احتجا به أو أحدهما وتُكُلِّم فيه فتارة يكون الكلام فيه تعنتاً والجمهور على توثيقه فهذا حديثه قوي أيضاً.

وتارة يكون الكلام في تليينه وحفظه له اعتبار فهذا حديثه لاينحط عن مرتبة الحسن التي قد نسميها من أدنى درجات الصحيح.

فما في الكتابين بحمد الله رجل احتج به البخاري أو مسلم في الأصول ورواياته ضعيفة، بل حسنة أو صحيحة.

ومن خرج له البخاري أو مسلم في الشواهد والمتابعات ففيهم من في حفظه شيء وفي توثيقه تردد فكل من خرج له في الصحيحين فقد قفز القنطرة فلا معدل عنه إلا ببرهان.

وقال في الميزان (٤/ ٥٠٥) : عمر أخو أبو بكر بن نافع الظاهر أنه أوثق الأخوة لأنه مخرج في الصحيحين.

قال في الميزان (١/ ٦٩) : في الرواة إبراهيم بن موسى جماعة لا جرح فيهم[١].

---

(١) أي يوجد فيمن اسمه (إبراهيم بن موسى) جماعة لاجرح فيهم.

القسم التاسع : الرجال الذين نقل الذهبي الإجماع على توثيقهم أو ضعفهم

١ ـ إسماعيل بن أبي خالد: أجمعوا على إتقانه والاحتجاج به ولم ينبز بتشيع ولا بدعة ولله الحمد (٦/ ١٧٧) سير.

٢ ـ إسماعيل بن إبراهيم بن علية :قد اتفق علماء الأمة على الاحتجاج بإسماعيل (٩/ ١١٨) سير.

٣ ـ إسرئيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي : قد أثنى على إسرائيل الجمهور واحتج به الشيخان وكان حافظاً وصاحب كتاب ومعرفة (٧/ ٣٥٨) سير.

٤ ـ جعفر بن محمد علي : أجمع أئمة هذا الشأن على أن جعفر أوثق من مجالد (٦/ ٢٥٦) سير.

٥ ـ الحسن البصري : ثقة لكنه يدلس عن أبي هريرة وغير واحد فإذا قال حدَّثنا فهو ثقة بلا نزاع، وأما مسألة القدر فصح عنه الرجوع عنها وأنها كانت زلفة لسان (١/ ٤٨٣) الميزان.

٦ ـ خراش بن الحُر: ثقة باتفاق (٤/ ١٠٩) سير.

٧ ـ سُليم بن أسود المحاربي أبو الشعثاء : متفق على توثيقه (٤/ ١٧٩) سير.

٨ ـ سعيد بن أبي هند : اتفقوا على الاحتجاج به (٥/ ١٠) سير.

٩ ـ سعيد بن الحارث بن أبي سعيد بن المعلى: مجمع على الاحتجاج به (٦/ ٣٢) سير.

١٠ ـ سليمان بن داود الأزدي الزهراني : أجمعوا على الاحتجاج به (١٠/ ٦٧٦) سير.

١١ ـ الضحاك بن مخلد أبو عاصم : أجمعوا على توثيق أبي عاصم

(٢/ ٣٢٥) الميزان.

١٢ ـ عامر بن عبدالله بن الزبير: مجمع على ثقته (٥/ ٢٢٠) سير.

١٣ ـ عبدالله بن قيس بن حضار الأشعري أبو برءة: كان من أوعية العلم حجة باتفاق (٥/ ٥) سير.

١٤ ـ عبدالله بن ذكوان أبو الزناد: انعقد الإجماع على أن أبا الزناد ثقة رضي (٥/ ٤٤٩) سير.

١٥ ـ عبدالله بن المبارك: حديثه حجة بالإجماع وهو في المسانيد والأُصول (٨/ ٣٨٠) سير.

١٦ ـ عبدالله بن شدّاد الليثي: لا نزاع في ثقته (٣/ ٤٨٩) سير.

١٧ ـ عبدالله بن جعفر بن نجيح: متفق على ضعفه (٢/ ٤٠١) الميزان.

١٨ ـ عبدالله بن دينار مولى ابن عمر: حجة بالإجماع (٢/ ٤١٧) الميزان.

١٩ ـ عبدربه بن نافع أبو شهاب الحنّاط الصغير: متفق على ثقته إلا ما كان من تعنت القطان (٤/ ٢٢٥) الميزان.

٢٠ ـ عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج: أحد الأعلام الثقات يدلس وهو في نفسه مجمع على ثقته (٢/ ٦٥٩) الميزان.

٢١ ـ علي بن داود الناجي البصري أبو المتوكل: متفق على ثقته (٥/ ٩) السير.

٢٢ ـ فضيل بن عياض: الزاهد شيخ الحرم وأحد الأثبات مجمع على ثقته وجلالته (٣/ ٣٦١) الميزان.

٢٣ ـ قتادة بن دعامة السدوسي: هو حجة بالإجماع إذا بين السماع فإنه مدلس معروف بذلك (٥/ ٢٧١) السير.

٢٤ ـ قيس بن أبي حازم: أجمعوا على الاحتجاج به ومن تكلم فيه فقد آذى نفسه (٣/ ٣٩٢) الميزان.

٢٥ ـ محمد بن بشار البصري بندار: قد احتج به أصحاب الصحاح كلهم وهو حجة بلا ريب (٣/ ٤٩) الميزان.

٢٦ ـ محمد بن الحسن النقاش: مجمع على ضعفه في الحديث لا في القراءات (١٧/ ٥٠٦) السير.

٢٧ ـ محمد بن عبدالرحمن بن أبي ذئب: أحد الأعلام الثقات متفق على عدالته (٣/ ٦٢٠) الميزان.

٢٨ ـ محمد بن عبيدالله بن ميسرة: من شيوخ شعبة المجمع على ضعفهم (٣/ ٦٣٥) الميزان.

٢٩ ـ محمد بن عمر الواقدي: استقر بالإجماع على وهن الواقدي (٣/ ٦٦٦) الميزان.

٣٠ ـ محمد بن عيسى بن سورة الترمذي : ثقةمجمع عليه (٢/ ٦٧٨) الميزان.

٣١ ـ محمد بن الفضل بن عطية : ضعيف متروك بالإجماع على زهده وعبادته ويروى عن ابن معين توثيقه (٣/ ٤٩٢) الميزان.

٣٢ ـ محمد بن يحيى بن حبان بن منقذ : إمام مجمع على ثقته (/ ١٨٧) السير.

٣٣ ـ مروان بن سالم الجزري : أجمعوا على ضعفه (٩/ ٣٥) السير.

٣٤ ـ مقاتل بن سليمان البلخي : أجمعوا على تركه (٧/ ٢٠٢).

٣٥ ـ موسى بن عبيدة الربذي : واه بالاتفاق (ص٣٢) أحاديث مختارة.

٣٦ ـ نافع مولى ابن عمر أبو عبدالله القرشي : اتفقت الأمة على أنه حجة مطلقاً (٥/ ١٠١).

٣٧ ـ الليث بن سعد الفهمي أبو الحارث : أحد الأعلام والأئمة الأثبات ثقة حجة بلا نزاع (٣/ ٤٢٣) الميزان.

٣٨ ـ الهيثم بن عدي: أجمعوا على ضعفه (٩/ ٤٦٢) السير.

٣٩ ـ هشام بن حسان: هشام قد قفز القنطـرة واستقر توثيقه واحتج به أصحاب الصحاح وله أوهام مغمورة في سعة ما روى (٦/ ٣٦٢) السير.

٤٠ ـ يزيد بن أبي حبيب : مجمع على الاحتجاج به (٦/ ٣٢) السير.

٤١ ـ يزيد بن عبدالملك النوفلي : مجمع على ضعفه (٤/ ٤١٤) الميزان.

٤٢ ـ يغنم بن سالم : مجمع على تركه (٢٠/ ٤٣٢) السير.

٤٤ ـ أبو إسحاق السبيعي : ثقـة حجة بلا نزاع وقد كبر وتغيـر حفظه تغير السن ولم يختلط (٥/ ٣٩٤) السير.

تم بحمد الله

فهرس الكتاب